جامعـــــة الدكتور يحي فارس بالمدية
كليـــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الموضوع:

أثر الافصاح المجاسبي في ظل النظام المجاسبي المالي على جودة المعلومات المالية

دراسة حالة: مؤسسة سونلغاز ـ فرع المدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص إدارة مالية

إعداد الطالبين:

- محمد أمين شعبة
- محمد أمين زاوي
-

إشراف الأستاذ الدكتور:

ـ سلام عبد الرزاق

نوقشت وأنجزت علنا بتاريخ 13 جوان 2023م

لجنة المناقشة:

د. معـــوشي عمـــاد	رئـــيسا
د. ســلام عبد الرزاق	مشـــرفا
أ. مازاوي عائـــشة	منـــاقشا وممتحنا

السنة الجامعية : 2023/2022 م

شكر وتقدير:

مصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم:" (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

فالشكر اولا لله عز وجل الذي أعاننا على اتمام سنين دراستنا على خير،

ووفقنا في انجاز هذه المذكرة المتواضعة، كما نتقدم بالشكر الخالص،

إلى أستاذنا الفاضل ط سلام عبد الرزاق" الذي تولى مهمة الاشراف على

هذه المذكرة، فكان معنا بعمله وجهده ونصائحه القيمة والذي لم يبخل

علينا بشيء، ونسأل الله أن يجزيه عنا خيرا، ويبارك له في ماله وولده

وصحته، ويمده بعمر مديد لخدمة أمته كما نتقدم بشكر إلى كل اطارات

مؤسسة سونلغاز بالمدية على دعمهم ومساعدتهم لنا، والشكر موصول لكل

من ساعدنا في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

الاهداء:

اهدي عملي هذا إلى والدي " حفظهم الله لي"

إلى اخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وزملائي وكافة الأهل

إلى كل أساتذتي الذين تشرفت بدراسة عندهم .

إلى صديقي محمد الأمين الذي شاطرني في هذا العمل.

إلى نفسي التي تعبت واجتهدت

وجميع من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي

أمين شعبة.

الاهداء

.الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى: إلى من قال فيهما عز وجل: {وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغير }

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود

أمي الحبيبة رزقها الله الصحة والعافية واطال في عمرها

إلى من احمل اسمه بكل فخر . الى رمز الابوة الى رمز الكفاح ومثلي الأعلى

الى ابي العزيز اطال الله في عمره ورزقه الصحة والعافية

إلى أجمل هدية من والدي الكريمين

كل إخوتي

(عتيقة – اميرة – لويزة – عادل – محفوظ)

الى كل أصدقائي في العمل

الى كل من احبني في الله

الى كل طالب علم الى كل زملائي وجميع اساتذة جامعة المدية

أمين زاوي

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية، كونه من أهم المبادئ المحاسبة فالافصاح المحاسبي هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح بتقديم معلومات مالية ومحاسبة ذات فائدة دون لبس وتضليل وهذا ما يساعد مختلف الاطراف سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها على اتخاذ القرارات الرشيدة.

توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المالية المفصح عنها يجب أن تكون ذات مصداقية ومعبرة عن الواقع الحقيقي للمؤسسة وأن الافصاح المحاسبي يعتبر ضروري وبتطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم ذلك في زيادة درجة الافصاح المحاسبي ومصداقية وموثوقية القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الافصاح المحاسبي، جودة المعلومات المالية.

Study Summary:

This study aims to clarify the effect of accounting disclosure under the Financial Accounting System on the quality of financial information in economic institutions, as it is one of the most important accounting principles. Accounting disclosure is the only means that allows the provision of financial information and accounting of benefit without ambiguity and misinformation, and this helps various parties, whether inside the institution or outside it, to make rational decisions.

The study concluded that the financial information disclosed must be credible and representative of the true reality of the organization and that accounting disclosure is considered necessary. By applying the Financial Accounting System, this contributes to increasing the degree of accounting disclosure and the credibility and reliability of balance sheets.

Keywords: financial accounting system, accounting disclosure, quality of financial information.

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير	
الاهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس الموضوعات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
قائمة المختصرات والرموز	VII
المقدمة العامة	أ-ح
الفصل الأول: مدخل عام للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي	
تمهيـد	1
المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	2
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه	2
المطلب الثاني: مبادئ وخصوصيات النظام المحاسبي المالي	3
المطلب الثالث: أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي	9
المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي	12
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه	12
المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه	15
المطلب الثالث: أهداف الإفصاح المحاسبي وأهميته	17
المبحث الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي	19
المطلب الأول: الجهات المستخدمة للإفصاح المحاسبي والمعلومات الواجب الإفصاح عنها	19
المطلب الثاني: أساليب للإفصاح الحاسبي	26
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي(SCF)	28
المطلب الرابع: أثر الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية	30
خلاصة الفصل	31

الفصل الثاني: الإطار النظري للمعلومة المالية وجودتها	
تمهيـد	33
المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية	34
المطلب الأول: مفهوم المعلومة المالية	34
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومة المالية	35
المطلب الثالث: تصنيف المعلومات المالية	43
المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية والعوامل المؤثر فيها	45
المطلب الأول: جودة المعلومات المالية وقياسها	45
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبة	47
المطلب الثالث: المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية	49
المطلب الرابع: نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية	51
المبحث الثالث: أساسيات حول نظم المعلومات المالية	53
المطلب الأول: مفهوم وخصائص نظم المعلومات المالية	53
المطلب الثاني: مصادر ومكونات نظم المعلومات المالية	55
المطلب الثالث: أهمية وأهداف نظام المعلومات المالية	58
المطلب الرابع: أنواع نظم المعلومات المالية وقياس فعاليته	59
خلاصة الفصل	62
الفصل الثالث: أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز فرع المدية	
المبحث الأول: نبذة عامة عن مؤسسة سونلغاز فرع المدية	64
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة:	64
المطلب الثاني: ماهية المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (فرع المدية)	68
المطلب الثالث : تقديم المديرية الفرعية بالمدية	70
المبحث الثاني: الافصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز –فرع المدية –	77
المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية–	77
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز –	83

فرع المدية–	
المطلب الثالث: عرض قائمة تغيير الاموال الخاصة لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية –	87
المبحث الثالث: مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات في القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية–	88
المطلب الأول: مدى توفر خاصيتي القابلية للفهم والملائمة في القوائم المالية بمؤسسة سونلغاز – فرع المدية –	88
المطلب الثاني: مدى توفر خاصيتي القابلية للمقارنة والموثوقية في القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية–	94
خلاصة الفصل	96
الخاتمة العامة	98
قائمة المراجع	103
الملاحق	108

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	قائمة الميزانية العمومية لمؤسسة سونلغاز -فرع المدية-أصول 2020/ 2021.	**78**
(2-3)	قائمة الميزانية العمومية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية- خصوم 2020/ 2021.	**80**
(3-3)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية- سنتي 2020/ 2021.	**83**
(4-3)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية- سنتي 2020/ 2021.	**85**
(5-3)	قائمة تغير رؤوس الاموال الخاصة لمؤسسة سونلغاز سنة 2020/ 2021.	**87**
(6-3)	زبائن مؤسسة سونلغاز – فرع المدية- سنة 2021.	**92**
(7-3)	نتائج مؤسسة سونلغاز – فرع المدية-.	**93**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	معايير جودة المعلومات المالية	40
(2-2)	مكونات نظام التمويل	58
(1-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية المدية	72
(2-3)	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة لمديرية التوزيع المدية	75

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	قائمة الميزانية ، جانب أصول لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– سنتي 2020، 2021	108
2	قائمة الميزانية، جانب الخصوم لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– سنتي 2020، 2021.	109
3	قائمة جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– سنتي 2021/2020.	110
4	قائمة تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– سنتي 2021/2020	111
5	قائمة تغير رؤوس الاموال لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية – في 2020، 2021.	112
6	جدول ربط الحسابات لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– سنة 2021.	113
7	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– لسنة 2021/2019/2017	115

قائمة المختصرات والرموز

الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الاصلية	الرمز /الاختصار
النظام المحاسبي المالي	Système comptable financier	SFC
المخطط الوطني للمحاسبة	Plan comptable national	PCN
مجلس المعايير المحاسبة المالية	Financial accounting standrols board	FASB
المعايير الدولية للمعلومة المالية	International financial reporting standrarols	IFRS
مجلس المحاسبة الدولية للمحاسبة	International accounting standards board	IASB

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وايصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، وقد اعد عليها المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونين aicpa، عندما حدد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ويعتبر الافصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لايصال نتائد تلك الاحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية، فيجب أن يكون اعداد القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها، بالاستناد إلى مبدأ الافصاح الكامل باعتباره أحد المبادئ المحاسبة الذي يتطلب أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين، بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة معينة. ومن هنا جاء التركيز على وجود المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة لمختلف المستخدمين لمساعدتهم في عمليات اتخاذ القرارات المالية، وحتى تؤدي هذه المعلومات المالية والمحاسبية الدور الاقتصادي المنوط بهايجب أن تكون ذات جودة عالية، أي تتصف بالملاءمة والموثوقية من خلال الصدق في التعبير عن كل الاحداث والتعاملات التي قامت بها المؤسسة، حيث لم تعد مشكلة الواقع الاقتصادي الذي نعيشه هي مشكلة توفير المعلومات في حد ذاتها، بل تعدت ذلك لتصبح مشكلة توفير المعلومات المفيدة منها وذات الجودة العالية وطريقة نشرها وعرضها في وقتها للاستفتادة منها.

1- اشكالية الدراسة:

أدت العوامل السابقة الذكر إلى زيادة الاهتمام بموضوع الافصاح المحاسبي، والذي اصبح محل الاهتمام من قبل اصحاب الفكر ولاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق، وذلك بحثا عن آليات جديدة الاصدار القوائم المالية توفر لمستخدميها معلومات مفيدة والتي يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها من طرف مستخدميها في اتخاذ قرارات مناسبة وعلى ضوء ما سبق قمنا بطرح الاشكالية تالية:

- ما مدى مساهمة الافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF؟

وللاجابة على هذه الاشكالية استعنا بالاسئلة الفرعية التالية:

- إلى ما يهدف النظام المحاسبي المالي؟
- ما أهمية التزام بمبدأ الافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية؟
- ما أثر النظام المحاسبي في تحقيق الافصاح المحاسبي في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

للاجابة على هذه الاسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يهدف النظام المحاسبي المالي بنصوصه وتطبيقاته الجديدة الى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وترقيته من أجل تسهيل مختلف المعاملات المحاسبة والمالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية.
- يحقق الافصاح المحاسبي الشفافية والتي تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وذلك من أجل الحفاظ على مصالح لمختلف المستخدمين.
- وجود أثر ايجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق الافصاح المحاسبي.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي.
- التعرف على الإطار النظري للإفصاح المحاسبي باعتباره مبدأ هام في إعداد القوائم المالية.
- إبراز أهمية الإفصاح في القوائم المالية.
- معرفة مدى تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

4- أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

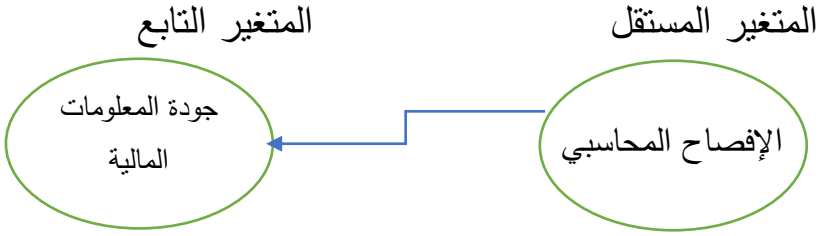
- تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة ما سيحققه الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يوافق في محتواه ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية

- الدور الأساسي الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي لتوفير معلومات محاسبية ملائمة، من أجل تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وتعزيز الثقة بين مستخدمي هذه المعلومات.

5- أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في دراسة موضوع الإفصاح المحاسبي.
- كون الإفصاح المحاسبي من أهم المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية.
- التخصص في ميدان الإدارة المالية كان السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بهذا الموضوع .

6- متغيرات الدراسة:



7- منهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري منه والقائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على الأسلوب التحليلي مع الاستعانة بأسلوب دراسة حالة وذلك من خلال استخدام المقابلات الشخصية والملاحظة وتحليل الوثائق، بغية معرفة مدى تطبيق مؤسسة سونلغاز فرع المدية لمبدأ الإفصاح المحاسبي.

8- حدود الدراسة:

نظرا لاتساع البحث و كبر حجم الموضوع لابد من وضع حدود للدراسة لتفادي التشعب فيه، هذا من خلال جانبين أولهما المكاني : حيث تم حصر حدود الدراسة المكانية في مؤسسة سونلغاز فرع المدية، و الثاني الجانب الزمني و المتمثل في الفترة من : مارس 2023 إلى ماي2023.

9- الدراسات السابقة

- **صبايحي نوال الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة المالية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الجزائر، 2011.**

تشير إشكالية البحث حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية، تهدف هذه الدراسة إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية والأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك من خلال التطرق إلى متطلبات الإفصاح وفق هذه المعايير وأثرها على جودة المعلومة الواردة في القوائم المالية.
توصلت الطالبة إلى مجموعة من النتائج منها:
- أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص.
- إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر والإفصاح من خلالها يمثل مطلبا ضروريا، فهي تعمل على خدمة المستثمرين بالدرجة الأولى، وتقدم نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يعد خطوة هامة قامت بها الدولة حيث سيمكن هذا النظام من الإفصاح الشامل عن نتائج وضعية أنشطة المؤسسات، ونشر معلومة مفهومة وسهلة القراءة من قبل مستخدمي القوائم المالية على المستوى الدولي.

- **دراسة عبد المالك زين القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس الجزائر، 2014/2015.**

هدف الطالب من هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتباين طرق القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال إبراز أهمية عمليتي القياس والإفصاح وتبيان مدى إسهامها

في إعطاء صورة واضحة حول أداء ووضعية المؤسسة من خلال تقديم معلومات مالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة.

استعمل الطالب المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما تم منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالقياس والإفصاح، ومن بينها أن النظام المحاسبي الماليجاء بعدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية وبمتطلبات للإفصاح والتي من شأنها إعطاء معلومات مالية ذات مصداقية.

- **دراسة مسعود صديقي وفؤاد صديقي،" انعكاس النظام المحاسبي المالي scf على سياسات الإفصاح في الجزائر. "**

مداخلة في ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر 2013م، تهدف هذه المداخلة إلى معالجة درجة انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي scf علي سياسات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال العناصر التي تطرقت إليها هذه المداخلة التي تناولت في النقطة الأولى التأصيل العلمي للإفصاح أما النقطة الثانية فتناولت محددات الإفصاح حسب البيئة الدولية وفي النقطة الثالثة تناولت محددات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية من خلال التشريعات والأحكام القانونية ولقد خلصت الدراسة إلى أن أهمية تحليل المعلومات المالية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية، وكذا قابلية المعلومات للمقارنة واستخدام معايير الأهمية النسبية والطابع الملائم في عملية الاعتراف والإفصاح عن الأحداث والمعاملات المالية التي سوف ينعكس إيجابا على سياسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر، كما أن احترام مبدأ الإنصاف في تقديم المعلومات المالية بين مختلف المستخدمين لها يعتبر الجانب الأصعب تجسيدا.

10- هيكل الدراسة:

الفصل الاول: مدخل عام للنظام المحاسبي المالي والافصاح المحاسبي.

تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيها إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه ومبادئ والأهمية بالاضافة الى الافصاح المحاسبي الذي تناولنا فيه مفهومه

ومقوماته وفي الأخير تحدثنا عن متطلبات الافصاح المحاسبي والجهات المستخدمة له ومعلومات الواجب افصاح عنها.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمعلومة المالية وجودتها

يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث أولها المعلومة المالية حيث نستعرض مفهومها وأهم خصائصها وفي المبحث الثاني نتطرق إلى جودة المعلومة المالية حيث نستعرض مفهومها وقياسها واهم محدداتها، وأخيرا تطرقنا إلى أساسيات حول النظم المعلومات المالية.

الفصل الثالث: الافصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية– دراسة حالة مؤسسة سونلغاز – فرع المدية–

هذا الفصل عبارة عن دراسة حالة بمؤسسة سونلغاز –فرع المدية– تضمن 3 مباحث تناولنا في المبحث الأول منه تقديم المؤسسة مكان التربص، أما المبحث الثاني فقمنا بعرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– وفي الاخير تطرقنا إلى مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات في القوائم المالية للمؤسسة

الفصل الأول

مدخل عام للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي

تمهيـــد :

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى توفير معلومات المالية عن الأنشطة المؤسسات لكافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية وحتى يتم توفير تلك المعلومات لمختلف المستخدمين فإنه يتطلب القيام بعدة عمليات تتمثل في إعداد وتخزين ونقل ونشر ومعالجة البيانات والمعلومات في شكل تقارير مالية ويتم توصيلها إلى مختلف الجهات المستخدمة لها من أجل مساعدتهم في فهم وتحليل تلك المعلومات واتخاذ القرارات الرشيدة على ضوئها، وإن توصيل المعلومات او بما يعرف بالإفصاح المحاسبي يعتبر عملية بالغة الأهمية لدى الأطراف الداخلية والخارجية على حد سواء إذ تقتضي متطلبات الإفصاح المحاسبي ضرورة إعداد مجموعة من القوائم المالية في ضوء مبادئ النظام المحاسبي المالية بالإضافة إلى الملاحق والمذكرات المرافقة لها وتقارير مجلس الإدارة وإتباع متطلبات الإفصاح في نشر التقارير والمعلومات المالية سوف يقلل في درجة التباين في المعطيات او بما يسمى باحتكار المعلومات.

وللتعرف أكثر على النظام المحاسبي المالي الذي على ضوئه يتم إعداد ومعالجة المعلومات المالية وأيضت التعرف على الإفصاح المحاسبي وعلى الدور الذي يلعبه في إعطاء الصورة الحقيقة للمؤسسة وفي تحقيق أهدافها واحتياجات مختلف المستخدمين سيتم التطرف في هذا الفصل إلى الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي
- المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي
- المبحث الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه

أولا: مفهـــوم النظام المحاسبي المالي

عرف القانون رقم 07-11 في المادة 3 النظام المحاسبي المالي كالآتي: [1]"المحاسبة المالية نظام للتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته (آداءه)، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية". من هذا التعريف نستخلص خصائص المحاسبة المالية التالية: [2]

- نظام لتنظيم المعلومة المالية
- كشوف تعكس بصدق الوضعية المالية.
- معلومات يمكن قياسها عدديا (رقميا) تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي.
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية (وفق المعايير الدولية).
- قياس أداء الشركة من خلال جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل.
- قياس وضعية الخزينة (جدول التدفق النقدي) أو قدرة الشركة على توليد النقدية وما يماثلها.

على ضوء ما سبق يتبين أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات بتجميع وتخزين ومعالجة المعطيات العددية المتعلقة بالمؤسسة بهدف معالجتها ثم اخراجها في شكل كشوف مالية تحمل في طياتها معلومات مالية ومحاسبة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 25 نوفمبر 2007، ص 3.

[2] عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32 و39 وحول الصنف 1 و5، الملتقى العلمي الدولي حول " الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة، 2011، ص 368.

ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

تم تحديد مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي في القانون رقم 07 – 11، فوفقا المادة 2 منه فإن النظام المحاسبي المالي ينطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

أما المادة 4 من نفس القانون فقد حددت الأشخاص الملزمين بمسك محاسبة مالية وهم:[1]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري. التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، وأما الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، فيمكنها وفقا للمادة 5 من نفس القانون مسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثاني: مبادئ وخصوصيات النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي بمثابة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، وذلك في سياق الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، فهناك عدة مبادئ أشار إليها في النظام المحاسبي المالي والجدير بالذكر أنها مبادئ ذات طابع عالمي نجدها في محاسبة جل شركات العالم، ورغم كل ذلك توجد بعض الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق، ص 3.

أولا: مبادئ النظام المحاسبي المالي [1]

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

1-استمرارية النشاط:

يجري إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أن ليس للمنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.

2-الدورة المحاسبية:

عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 وتنتهي في N/12/31 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 12/31، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

3-مبدأ استقلالية الدورات:

يرتبط هذا المبدأ بفرضية الاستمرار، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة، إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

[1] والي مريم وعزيزان حميدة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: محاسبة: بعنوان دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2015 – 2016، ص 6- 9.

4- مبدأ الوحدة الاقتصادية:

تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك. والفكرة الأساسية لهذا المبدأ تكمن في تحديد وتوضيح بجلاء مسؤولية المؤسسة تجاه الغير خاصة الملاك.

"يجب أن تعتبر المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها. تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول المؤسسة وخصومها وأعبائها ومنتوجاتها وأصول وخصوم وأعباء ومنتوجات المشاركين في رؤوس أموالها الخاصة أو مساهميها. يجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان دون معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها"

5- مبدأ الوحدة النقدية:

يعتبر المحاسبون أن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة وإن كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصورة نقدية.

"تلزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية. يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة. كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية. لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا. غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي".

6- مبدأ الصورة الصادقة:

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة، وحتى تتوفر هذه الصورة لا بد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة، وإذا ما كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق.

7- مبدأ استمرارية الطرق:

أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات المتعاقبة، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

"إن تغيير الطرق المحاسبية ينجر على تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو بناء على تجربة أفضل أو معلومة جديدة هذا من جهة، وبهدف تقديمه معلومة موثوقة أكثر وتحسين نوعية القوائم المالية من جهة أخرى.

8-مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية معينة مطابقة للميزانية الختامية للدورة السابقة لها، وهذا يتوافق مع فرضية استمرارية الاستغلال.

9- مبدأ الحيطة والحذر:

يجب على المحاسبة المالية أن تستجيب لمبدأ الحيطة والحذر، لأن ذلك يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفادي الأخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون.

"إن تطبيق هذا المبدأ لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها".

10- مبدأ الأهمية النسبية:

تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيالها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مالية مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة، غير أنه يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة.

11- مبدأ عدم المقاصة:

لا يجب أن تكون مقاصة بين الحسابات للأصول والخصوم في الميزانية، أو بين حسابات التكاليف والإيرادات في جدول حساب النتائج وذلك لكي تظهر الحسابات في القوائم المالية للدلالة على طبيعتها.

12- أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:

من الضروري تسجيل وإظهار العمليات والأحداث الاقتصادية حسب حقيقتها الاقتصادية، وليس حسب شكلها القانوني، فمثلا عملية القرض الإيجاري من الناحية القانونية تعتبر عملية إيجار أما من الناحية الاقتصادية فهي تعتبر عملية بيع أو شراء.

13- مبدأ القيد المزدوج:

تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج" حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

ثانيا: خصوصيات النظام المحاسبي المالي [1]

تعتبر معايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي للنظام المحاسبي المالي، ولكن رغم ذلك توجد بعض الفروقات بين النظام المحاسبي المالي**SCF** ومعايير المحاسبة الدولية، فلا يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي متوافق بصفة كاملة مع المعايير المحاسبية الدولية فهو يتميز عنها بما يلي:

- نص النظام المحاسبي المالي على قواعد خاصة بمسك وتنظيم المحاسبة، مدونة حسابات وتسجيل العمليات في هذه الحسابات، وهي العناصر التي لم تعالج في معايير المحاسبة الدولية.

[1] نوال صباحيي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية **(IFRS/IAS)** وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 137-135

- تطرق النظام المحاسبي المالي إلى المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المصغرة التي يسمح لها بمسك محاسبة ترتكز على حركات الخزينة، بينما معايير المحاسبة الدولية لم تنص على أي اجراء بخصوص هذه المؤسسات.
- معايير المحاسبة الدولية يسهل تطويرها وتحديثها من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية لأنها تصدر تباعا وتعالج الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يكون وقت إعداده يحتوي فقط على نصوص المعايير

الصادرة في ذلك الوقت، ويكون الإشكال بالنسبة للمعايير التي تصدر مستقبلا هل يتم احتوائها من خلال قوانين أو مراسيم أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي.

- يمتاز النظام المحاسبي المالي بغياب القيود المحاسبية ذات الطابع الجبائي، لأنها لا تعكس الحقيقة الاقتصادية بشكل كامل.
- لم يوضح النظام المحاسبي المالي كيفية إجراء الانتقال إلى مرحلة تطبيقه لأول مرة، في حين أن هذه الاجراءات مبينة بوضوح في المعيار المحاسبي الدولي **IFRS1**.
- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي للمعلومات المالية المرحلية، المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 وكذلك إلى التسديدات بالأسهم المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي **IFRS2**، بالإضافة إلى المعيار الدولي للمعلومة المالية **IFRS8**، الخاص بالمعلومة حسب القطاعات.
- يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم حسب معايير المحاسبة الدولية، بينما وفق النظام المحاسبي المالي لا يمكن القيام بذلك إلا لبعض الأصول والخصوم فقط، مثل الأصول البيولوجية وبعض أنواع الأدوات المالية التي تقيم بالقيمة الحقيقية أو القيمة العادلة.
- يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة، كالبنوك والتأمينات والأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم وهو إجراء تسمح به وليس إجباري في المعايير المحاسبية الدولية.

- بالإضافة إلى هذه الخصائص التي ينفرد بها النظام المحاسبي المالي هناك خصائص أخر مشتركة بينه وبين المعايير المحاسبة الدولية وفي نفس الوقت تميزه عن المخطط المحاسبي الوطني **PCN** نذكر منها ما يلي:
- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي إطار مفاهيمي وليس قواعد.
- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع نظام اقتصاد السوق والمنافسة، وتوجد وفقه المعلومة بالدرجة الأولى نحو المستثمرين المحليين والدوليين، عكس**PCN** الذي يتلاءم مع نظام الاقتصاد المخطط أين يتم تقديم معلومات بالدرجة الأولى إلى الدولة للقيام بالتخطيط الاقتصادي وتحديد الضرائب المفروضة على المؤسسة.
- إعداد المعايير بالاعتماد على مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغليب جوهر العملية على شكلها القانوني.
- تطبيق إجباري لكل المعايير وكل الشروحات.
- أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات.
- إدخال مفهوم القيمة العادلة والتي تعوض التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم وهي القيمة التي يمكن ها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات وذلك بغية معرفة تقدير جيد لذمة المؤسسة.
- تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي

أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي[1]

إن النظام المحاسبي المالي يضم في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية حيث تظهر بشكل واضح في النقاط التالية:

[1] عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية . دراسة حالة ولاية بسكرة . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1 ،2014، ص 88.

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبة والمالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المالية المحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها، وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- **ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي:** تكمن أهمية النظام المحاسبي فيما يلي: [1]
- توضيح المبادئ والقواعد المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات والغش المحاسبي.
- يستجيب لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية الحالية والمستقبلية.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسهل عملية تدقيق الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يضمن بنسبة كبيرة تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة. تقارب النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.

[1] عمار بن عيشي، معوقات تطبّق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المرجع السابق، ص89

- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، الذي يعتمد على التكلفة التاريخية.
- يجلب النظام المحاسبي الشفافية للمعلومات المحاسبة والمالية المنشورة في القوائم المالية ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المتعلمين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي.
- يعتبر كضمان حيث يساهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم اعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبة معترف عالميا.

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

أجمع الباحثون أنه من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح المحاسبي فتعددت وجهات النظر حوله، وعليه يمكن ذكر بعض التعاريف كالآتي:

– عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AAA) الإفصاح بأنه : "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم".[1]

– كان مونتز(Moonitz)من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الإفصاح المناسب، وذلك في دراسة له صدرت عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وقد بين ما يلي:

"الإفصاح المحاسبي المناسب هو الذي يتعين على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة"

"الإفصاح المحاسبي المناسب هو إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس وتضليل"

– حسب ((**Hendrikson**" هو عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته"

[1] عبد الحليم سعيدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي –دراسة عينة من المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 178

- يعرف الإفصاح في المحاسبة بأنه: "المقياس غير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات والمعلومات الإيضاحية في القوائم المالية، وهو نموذج لإعداد التقارير المالية، وهو الوسيلة التي تربط بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة"

- كما يعرف أيضا على أنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة."

- "الإفصاح هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد" [1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه: "من المبادئ المحاسبية المهمة التي تلتزم بسياسة الوضوح والشفافية في إظهار ونشر جميع المعلومات والبيانات المحاسبية، وعرض القوائم المالية بشكل يعكس حقيقة وضع الوحدة الاقتصادية دون أي لبس وتضليل، وهو ما يساعد مستخدميها الداخليين والخارجيين على اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب."

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح من السياسات المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات لإيصال المعلومات الضرورية إلى المستثمرين، بهدف مساعدتهم ومحاولة تلبية احتياجاتهم لاتخاذ القرار السليم، وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من الإفصاح (الإفصاح الإلزامي "الإجباري" والإفصاح الاختياري) كما يلي:

[1] عمروش صبرينة، الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة ميدانية– أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021– 2022، ص31

1- التعريف:

1- الإفصاح الإلزامي (الإجباري)

ويتضمن كل المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية، والتي تكون وفق التنظيمات واللوائح مثل: قوانين الشركات، لوائح أسواق رأس المال ومعايير المحاسبة القابلة للتطبيق، وترجع أهمية هذا النوع من الإفصاح إلى إلزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات التي قد ترغب في إخفائها أو عدم الإفصاح الكامل عنها.

ولكن في بعض الأحيان قد لا يكون الإفصاح الإلزامي كافيا لتلبية توقعات المستثمرين، وبالتالي يستخدم المدراء الإفصاح الاختياري لنقل معلومات إضافية عن أداء المؤسسة لمقابلة احتياجات مستخدميها.[1]

2- الإفصاح الاختياري:

يعرف (عفيفي) الإفصاح الاختياري بأنه: "يمثل خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للشركة تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين، إذ تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليجري الإفصاح عنها، وأيضا تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات.

إن الإفصاح الاختياري هو ما يفوق الإفصاح الموصي به بموجب القانون (الإلزامي)، ويكون اختيارا من قبل المديرين بهدف زيادة وضوح الشركة وقيمتها فيما يتعلق بالمستخدمين المستهدفين، كما يتم وصفه بأنه سلوك تجاري استراتيجي.[2]

---

[1] نور الدين أحمد قايد ولبنى بن زاف، «دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد11، العدد1، 2018، ص129

[2] ريمة ليلى هيدوب ومحمد زرقون، «الحوكمة كآلية لرفع مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية –دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر»، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 1، العدد2 ،2017، ص: 11

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

أولا: مقومات الإفصاح المحاسبي

يستند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على مقومات رئيسية هي:[1]

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها فمنهم من يستخدمها بصورة مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن أبرز مستخدمي القوائم المالية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الجهات الحكومية وغيرها، هذا ما جعل ضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للاستجابة لاحتياجاتها المختلفة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

2- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومة المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار خاصية الملاءمة، وتعد معلومة معينة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع أن يستفيد منها في غرض معين، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

إذن من أجل الحكم على المعلومة بدرجة الملاءمة وعدم الملاءمة يجب تحديد الغرض من استخدامها أولا.

3- تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها حالية في البيانات المالية المحتوات في القوائم المالية التقليدية وهي: الميزانية، جدول حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات

[1] والي مريم، عزيزان حيدة، دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2016/2015، ص20،19.

الأموال الخاصة، بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ولكن نظرا لتعذر الإفصاح في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم.

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

من متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، ويتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها وفهمها بسهولة.

وهناك عدة طرق مختلفة ممكنة للإفصاح، وإن اختيار أفضل طريقة للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يعتبر توقيت الإفصاح عن المعلومات مهمة جدا لمستخدم المعلومات، وقد اعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أن التوقيت المناسب لإصدار القوائم المالية من الخصائص الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية التي تكون ملائمة، وأن الوقتية من العناصر التي يجب توفرها في القوائم المالية، وهي عنصر مهم للقيام بالإفصاح الكافي.

وقد أكد مجلس مبادئ المحاسبة أن الوقتية هو أحد الخصائص النوعية المهمة للمعلومات، وأن عملية التزويد بالتقارير بالوقت المناسب قد تقتضي في بعض الأحيان التضحية بموثوقية البيانات.[1]

ثانيا: العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

تتأثر عملية الإفصاح في القوائم المالية عن المعلومات المحاسبية بمحددات أساسية هي: [2]

[1] الي مريم، عزيزان حيدة، مرجع سابق، ص 20،21.

[2] أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص84.

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

3- المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية **(IASB)** حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية.

المطلب الثالث: أهداف الإفصاح المحاسبي وأهميته

أولا: أهداف الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في المحاسبة بصفة عامة فيما يلي:[1]

- إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة.
- المساهمة في توفير الأساس القانوني لسلامة العقود.
- إشباع حاجات المستخدمين الداخليين والخارجيين.

[1] كريم عيسى سيروان وآخرون، «دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كوردستان/ العراق»، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2 ،2017، ص: 316

- تقديم المعلومات عن صافي الموارد المتاحة لدى المؤسسة والالتزامات القائمة ومختلف التغييرات التي تطرأ على الأصول.
- تقديم المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو في المستقبل، وذلك بهدف ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد بين الوحدات.

كما يهدف الإفصاح المحاسبي أيضا إلى توفير المعلومات من أجل:[1]

- تقديم معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة.
- توفير المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنة بين مختلف السنوات.
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي:

يؤدي الإفصاح المحاسبي دورا فاعلا في توفير بيانات ومعلومات محاسبية تساعد متخذ القرار، وبذلك فإن أهمية الإفصاح المحاسبية تتبع من خلال الآتي:[2]

- تساعد المعلومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الأداء في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.
- تساعد المعلومات المنبثقة من التقارير المالية إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية.
- الاعتماد على المعلومات المحاسبية في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية.
- تساعد المعلومات المحاسبية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.

---

[1] نور الدين أحمد قايد ولبنى بن زاف، مرجع سبق ذكره، ص: 130

[2] محمد المعتز المجتبى إبراهيم، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 6، العدد السادس عشر، 2015، ص130.

- تقديم المعلومات الهامة ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل الضرائب وخلافه.
- خدمة وإمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة، وذلك بهدف تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق دخل.
- الاعتماد على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية في إعداد التنبؤات المالية حتى يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية.
- تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية والتي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.
- يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد الشروط الموضوعية لتنشيط التداول في السوق المالي.
- تساعد القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بالأنشطة للوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي لا يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف، والتي تشكل ذات أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية في خدمة البيئة المجتمعيه التي تتواجد فيها.
- المعلومات المحاسبية المنشورة عموما والمتعلقة بربحية المنشأة على وجه الخصوص تعتبر أحد المتغيرات المحددة لسلوك أسعار الأسهم في السوق.

المبحث الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي

المطلب الأول: الجهات المستخدمة للإفصاح المحاسبي والمعلومات الواجب الإفصاح عنها

أولا: الجهات المستخدمة للإفصاح المحاسبي

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمر ين الحاليين والمرتقبين، والموظفين، والمقرضين، والموردين والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات، والتي تشمل ما يلي:[1]

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص72.

- المستثمرون: إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء، والاحتفاظ بالاستثمار والبيع كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.
- الموظفون: الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل. كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم، ومنافع التعاقد وتوفير فرص العمل.
- المقرضون: المقرضون يهتمون أيضا بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.
- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمؤسسة على المدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المؤسسة كعميل رئيس لهم.
- العملاء: العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها.
- الحكومات ووكالاتها (ومؤسساتها:) تهم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المؤسسات، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسة، وتحديد السياسات الضريبة، كأساس لإحصاءات الدخل الوطني وإحصاءات مشابهة.
- الجمهور: تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة، على سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين.

ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المؤسسة وتنوع نشاطاتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة حاجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات بدقة عالية، فإن هناك حاجات عامة لهم يشتركون فيها جميعا تستطيع تلبيتها كون أنها لا تحتاج إلى تعمق كبير في عرض القوائم، كما أن توفير قوائم مالية تفي بكل حاجات المستثمرين مقدمي رأس المال للمؤسسة، سوف يؤدي بالضرورة إلى تلبية أغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

ثانيا: المعلومات الواجب الإفصاح عنها

تقوم العديد من المؤسسات في مختلف أرجاء العالم بإعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الداخليين والخارجين عن المؤسسة. ورغم أنه قد يبدو أن تلك البيانات متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك اختلافات بينها.

هذه الاختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد إلى أخر كما قد ترجع تلك الاختلافات إلى أن كل دولة تأخذ في اعتبارها احتياجات مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية عند وضع متطلبات إعداد البيانات المالية.

محليا إن البيانات المالية تعكس أثار العمليات وغيرها من الأحداث عن طريق تبويبها في مجموعات عامة حسب خصائصها الاقتصادية، ويطلق على هذه المجموعات العامة عناصر البيانات المالية، والعناصر المتعلقة مباشرة بالقياس سواء قياس المركز المالي في الميزانية (الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية). أو قياس العناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل (الإرادات والمصروفات). أما قائمة التغير في المركز المالي فعادة ما تعكس عناصر قائمة الدخل والتغيرات في عناصر الميزانية.

فعرض هذه العناصر في الميزانية وقائمة الدخل يكون بتوفير الإفصاح عن العناصر التالية:

1- الإفصاح عن البيانات الكمية:

عند معرفة البيانات الكمية التي تعتبر مهمة يجب التركيز على البيانات التي يمكن أن تستخدم في مختلف التقارير التي تستخدم في المقارنات ولأنه لا يمكن للمستثمرين اعتبار أن التقارير

تحمل بيانات ذات احتمالات دقة متساوية. فمن الملائم عرض تفاصيل بشأن الأقسام العديدة للمؤسسة بالإضافة إلى البيانات الكمية المعروضة.

وذلك لكون البيانات التي تقدمها القوائم هي بيانات تاريخية للأحداث الماضية لا تعكس متطلبات المستثمرين الذين يحتاجون إلى بيانات عن الفترة التاريخية والجارية ليتمكنوا من إعداد تنبؤاتهم الخاصة، حيث أن الإدارة هي الوحيدة القادرة على إعداد تنبؤات موثوق بها وأن هذه التنبؤات تزيد من كفاءة الأسواق المالية.

وقد تكون الأرقام التي تعد عنها التنبؤات المالية هي أرقام الدخل وأرباح الأسهم رغم أنها قد تكون الأكثر صعوبة والأقل دقة لأنها تعتمد على الكثير من المتغيرات والافتراضات الشخصية ولكنها تعتبر ذات فائدة كبيرة لقرارات الاستثمار.[1]

عند نشر التنبؤات المالية يجب أن يفصح عن الافتراضات المستخدمة في إعدادها ويجب أن تتضمن التوقعات الخاصة بالصناعة والتغيرات في الظروف الاقتصادية.

2- الإفصاح عن المعلومات غير الكمية:

يعتبر الإفصاح عن المعلومات غير الكمية أكبر صعوبة من الإفصاح عن البيانات الكمية إما بسبب أهميتها النسبية أو ملاءمتها.

والقرارات الملائمة هي التي تعطي وزنا أكبر في اتخاذها وقد تعتبر البيانات غير الكمية ملائمة استرشادا بملائمة البيانات الكمية التي ترتبط بها.[2]

3- الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تتبع لإعداد وتصوير القوائم المالية (الميزانية، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل أو حساب التشغيل والأرباح والخسائر وقائمة

[1] شفيق مصطفى، الإفصاح في التقارير المالية، تاريخ الاطلاع: 03- 03- 2023، على الموقع:
www. Ksau.info/vb/archive/index.php/t7185.html

[2] شفيق مصطفى، نفس المرجع السابق.

الموارد والاستخدامات وكذا الإيضاحات المرفقة (الملاحق) بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية).

ونظر لكبر حجم المؤسسات الحالية وضخامتها، وتعدد الشركاء والمساهمين أصحاب حصص أو أسهم رأس المال، فقد أصبح لزاما على القائمين على إدارة المؤسسات إيجاد وسيلة لقياس النتائج وبالتالي تم تقسيم عمر المؤسسات إلى فترات متساوية يتم في نهاية كل فترة (سنة مالية) قياس الربح أو الخسارة.

وفي هذا السبيل فقد اجتهد القائمون على الأنظمة المالية لهذه المؤسسات لإيجاد أفكار منطقية متفق أو متعارف عليها تتفق في مجال استخدام المحاسبة وتمثل الأساس الذي تشتق منه المبادئ العلمية التي تتضمنها نظرية المحاسبة.

ونتج عن ذلك أن أصبحت القوائم المالية المنتشرة تنطوي على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي لا يحتاج الأمر إلى النص عليها باعتبار أنها أصبحت تلاقي قبولا عاما عند المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية وانه يفرض استخدامها نظرا لضروراتها، فإذا لم تتبع هذه الافتراضات تعين الإفصاح عن ذلك مع ذكر الأسباب التي دعت إلى عدم استخدامه.

وتشمل السياسات المحاسبية المبادئ والأسس وطرق التطبيق التي تختارها إدارة المؤسسة لإعداد القوائم المالية:[1]

ونتيجة لكثرة وتعدد هذه الإجراءات أصبحت المقارنة المباشرة بين القوائم المالية أكثر صعوبة وكان هناك حل مقترح هو محاولة تخفيض تلك الإجراءات ولكن يصعب تحقيق هذا المقترح لاختلاف ظروف المؤسسات ولكن الحل هو الإفصاح عن تلك البدائل المختلفة.

وغم ذلك فلقد أثبتت الدراسات أن المستثمرين لا يستطيعون من كل الأحيان من تعديل أثار الطرق والبدائل المختلفة لتمكنهم من المقارنة.

- متى يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية؟

[1] محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، الطبعة الأولى، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003، ص13.

- في حالة الاختيار بين البدائل المقبولة.
- في حالة أن هناك طرق أخرى متبعة أساسا من قبل المؤسسة التي تتداول نفس النشاط.
- في التطبيقات الجديدة وغير العادلة لمبادئ المحاسبة المالية.

4- الإفصاح عن التغيرات المحاسبية:

يعتبر الثبات في استخدام السياسات المحاسبية أمرا مهما لتقييم أنشطة المؤسسة وإعداد التقارير المستقبلية في حالة التغير يجب الإشارة إلى:[1]

أ. وصف التغير.

ب. مبررات التغير.

ت. تأثير التغير على القوائم المالية التي تم فيها التغير، مع عدم تعديل القوائم المالية السابقة إلا في حالات استثنائية. وتتضمن التغيرات المحاسبية، التغير في المبادئ المحاسبية والتغيير في التقديرات والتغيير في وحدة التقرير.

5- الإفصاح عن الأحداث التالية لصدور القوائم المالية:

باعتبار أن الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية مبدئية نظرا لعدم التأكد المرتبطة بالمستقبل، لذلك فإن كثير من الأحداث التي تلي تاريخ إعدادها تؤثر على صدق هذه القوائم لذلك فإنه يجب الإفصاح عن أي أحداث جوهرية معروفة بعد تاريخ إعداد هذه القوائم.

وتوجد ثلاث أنواع من الأحداث هي:[2]

- الأحداث التي تؤثر مباشرة على المقادير الواردة بالقوائم " إفلاس أحد المدينين ."
- الأحداث التي تؤثر على صدق قيم الميزانية وبصورة جوهرية على القوائم السابقة المستخدمة في إعداد التنبؤات المستقبلية (بنود تمثل جانبا كبيرا من إجمالي الميزانية).
- الأحداث التي على العمليات أو القيم المستقبلية (توقيع عقود، سياسات إدارية جديدة).

[1] شفيق مصطفى، الإفصاح في التقارير المالية، مرجع سابق

[2] يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص242.

6- الإفصاح عن أقسام مؤسسات الأعمال:

نظرا لنمو مجالات الأعمال وتوسع المؤسسة الذي أدى إلى تكون معلومات عن نشاطات متنوعة غير متجانسة أصبح من الصعب تقييم المؤسسات المختلطة والتنبؤ بأنشطتها المستقبلية.

ويتطلب المعيار (14) المجلس معايير المحاسبة المالية في حالات معينة عرض المعلومات الخاصة بالمؤسسة وصناعات معينة وكذلك عملياتها الأجنبية والخارجية وعملائها الرئيسيين.[1]

7- الحاجة إلى الإفصاح عن الأقسام:

نظرا لكبر حجم المؤسسات وتعدد الأقسام التابعة لها، تولدت الحاجة إلى الإفصاح عن مختلف هذه الأقسام حيث أنه:[2]

- يفيد في أغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والتي يمكن أن تستخدم في نماذج قرارات أو استثمار.
- يفيد في أغراض تقدير قيمة المؤسسة وتقييم المخاطر.
- يفيد في أغراض المقارنة بين نتائج مختلفة الأقسام للمؤسسة.

لتوفر إمكانية المقارنة بين نتائج الأقسام، فإنه إذا كان المعيار هو النسبة المئوية لإجمالي الإيرادات، وكانت نتائج أحد الأقسام تمثل 50 % أو أكثر من إيرادات المؤسسة، فإنه يتطلب الإفصاح عنه في المؤسسات الصغيرة مستقلا عن المؤسسة الأم. أما إذا كانت نسبة نتائج أحد الأقسام أقل من 10 %من إيرادات المؤسسة فلا يجب إعداد تقارير عنها بالمؤسسات الكبيرة حتى إذا كانت تعتبر مهمة لمؤسسة صغيرة.

[1] شفيق مصطفى، الإفصاح في التقارير المالية، مرجع سابق

[2] شفيق مصطفى، المرجع نفسه

وأقترح في مجلس معاير المحاسبة أن أي قسم صناعي يعتبر جوهريا إذا عبر عن نسبة % 10 وأكثر من إيرادات المؤسسة أو ربح التشغيل أو الأصول ويتوجب الإفصاح عن نتائجه.

وقد تكون المعلومات المفصح عنها الخاصة بأقسام النشاط التي تعتبر جوهرية، ملائمة للتقارير الخارجية. فقد تقوم الإدارة بإخفاء حقيقة أن الأقسام المربحة هي التي تقوم بتغطية الأقسام الأخرى غير المربحة، وتظهر النتائج المجمعة لكل الأقسام بأن المؤسسة في حالة ربح، وذلك حتى تستطيع التوسع والمنافسة مع المؤسسات الكبرى.

المطلب الثاني: أساليب الإفصاح الحاسبي

كي لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية، نذكرها كما يلي:

أولا: إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها

يعتبر الإفصاح في صلب القوائم المالية من أوائل الأساليب المستخدمة، إذ أن عرض هذه القوائم وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية يعتبر جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي، حيث يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.[1]

ثانيا: الملاحظات الهامشية والملاحق

أولا: الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن إظهارها في صلب هذه القوائم، كما يمكن أن تحتوي الملاحظات الهامشية على معلومات كمية أو وصفية، وبشكل عام،

[1] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2011، ص: 485

يمكن استخدامها للإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المحتملة.[1]

ثانيا: الملاحق: وتحتوي على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، حيث يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال عن هذه القوائم الإضافية ما يلي: الأصول الثابتة وطرق الامتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...إلخ. [2]

ثالثا: المعلومات الموجودة من خلال الأقواس

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة فيها، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان الطريقة المستخدمة للوصول إلى الرقم الظاهر بالقوائم المالية أو لبيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.[3]

رابعا: تقرير رئيس مجلس الإدارة والمراجع

أولا: تقرير رئيس مجلس الإدارة: يعتبر تقرير رئيس مجلس الإدارة مكمل للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية، لذلك يجب على مجلس الإدارة أن يعد تقريرا سنويا لعرضه على المساهمين.

يشمل بوجه خاص فضلا عما تستوجب القوانين ما يلي:[4]

- نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي.
- التوقعات المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم.

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، المرجع نفسه، ص486

[2] عبد القادر بسبع وبن علية بن عيسى، «دور الإفصاح في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية وأثره على زيادة كفاءة الأسواق المالية»، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 1، العدد 1 ،2017، ص: ص: 58

[3] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، المرجع نفسه، ص486

[4] عبد الحليم سعيدي، مرجع سابق ، ص: 183-184.

- نتائج أعمال وأنشطة الشركات التابعة إن وجدت.
- نبذة عن التغييرات في الهيكل الرئيسي لرأس المال بالشركة.
- مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

ثانيا: تقرير المراجع: تقرير المراجع لا يعتبر مكانا للإفصاح، لكنه يساهم في تبيان الآثار الناتجة عن استخدام السياسات المحاسبية المختلفة، بالإضافة إلى أثر التغير في السياسات المحاسبية واختلافه في الرأي مع الإدارة حول الطرق المحاسبية المتبعة، وبالتالي لا يمكن اعتبار تقرير المراجع وسيلة إفصاح ثانوية، إذ أنه يمكن أن يؤكد إفصاح المؤسسة أو عدم إفصاحها عن معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل:

- عدم إتباع المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية، وأثر ذلك على الإفصاح عن المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبيا.
- الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها في الوسائل والطرق الأخرى للإفصاح.

كما توجد وسائل أخرى مكملة للإفصاح، مثل المقارنات بين عناصر القوائم المالية مع مثيلاتها في السنوات السابقة، والنسب المالية التي تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها وتحديد اتجاهات التغير، بالإضافة إلى الرسوم البيانية الإحصائية لتوصيل المعلومات بسهولة ويسر وتحسين الإفصاح وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي(SCF)[1]

يسعى SCF من خلال التوافق والمعايير الدولية لضمان الإفصاح عن معلومات مالية ذات نوعية والمقدمة في شكل قوائم مالية صادقة وشفافة تعكس الوضع المالي للمؤسسة وتفي باحتياجات المستفيدين منها في اتخاذ القرارات، لأن أي تضليل في عرض المعلومات من شأنه

[1] هجيرة بوزينة، واقع القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، مجلة 8، عدد 2 ، 2014،ص16.

أن يفقدها أهميتها، وتأثيرها على قرارات مختلف مستخدميها، لذلك نص SCF على ضرورة إعداد وعرض قوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح المناسب بتوفير معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية والتي تخدم مصلحة كافة مستخدميها. لذا تعتبر سياسات الإفصاح من بين أهم التحديات التي ترفعها جهود الإصلاح المحاسبي في الجزائر وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي و والذي يعتبر أكبر خطوة نحو مسار التوافق المحاسبي الدولي. ولقد أعطى SCF أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي من خلال إعطاء الأولية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفق المصداقية والشفافية للأجل التوافق والمرجع

الدولي على تحسين نوعية المعلومة المالية. وهناك عدة شروط لا بد توفرها ووجودها في القوائم المالية لتحقيق الإفصاح وهي:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها، مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها.
- يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجها لكافة الجهات والتخصصات دون تميز فئة عن أخرى.
- يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث يجب أن تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير.
- يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي القوائم المالية، حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ القرارات.
- يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

المطلب الرابع: أثر الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية[1]

إن الالتزام للمؤسسات بالشفافية والإفصاح يعتبر من أهم الموضوعات المطروحة للنقاش في الوقت الحالي خاصة مع انتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات، لكون أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما ينشر من معلومات في تقارير المؤسسات. اذ تعتبر التقارير لمالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ عن للمعلومات المالية، ومن بين المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هو تطوير طريقة إعداد وعرض القوائم المالية بشكل الذي يسمح بتوفير معلومات موثوقة وملائمة وقابلة للمقارنة.

كما يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل ، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات ، فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والتي تؤدي إلى جودة للمعلومات التي تحتويها القوائم المالية وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين ، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية وصادقة وكافية، وعلى العكس من ذلك فان إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح مما يؤثر على جودة المعلومات . ذلك أن الإفصاح الذي تبناه النظام المحاسبي المالي يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه وهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية .

وبالتالي فإن إصدار نظام محاسبي مالي يعالج فيه عمليات توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المالية، لذلك فقد ركز على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

[1] هجيرة بوزينة، مرجع سابق،ص17.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي كما تم تعريفه على أنه النظام الذي من شأنه تنظيم المعلومة المالية ومعالجتها وتحليلها وتسجيلها وعرضها في كشوف أو قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، وكذا تطرقنا إلى أهمية الإفصاح المحاسبي والذي يعرف على أنه عملية إيصال المعلومات إلى جميع الجهات الرسمية والغير رسمية بما فيها الجمهور الذي يتعامل مع الشركة، فكلما كان الإفصاح دقيقا وواقعيا ويعطي الصورة الصحيحة والحقيقة عن الوضع المالي للشركة كلما زادت الثقة في هذه الشركة، ويتطلب الإفصاح المحاسبي أن يتم تصميم وإعداد التقارير والقوائم المالية بصورة تمثل بدقة الأحداث الاقتصادية التي لها أثر على الشركة والأوضاع المالية الحقيقية، وأن تحتوي هذه القوائم على معلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة ولا تكون مضللة لمستخدم المعلومات المالية المحاسبية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمعلومة المالية وجودتها

تمهيـــد:

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما في تحديد كفاءة وفعالية المؤسسة الاقتصادية لذلك اتجهت هذه الأخيرة لتصميم وبناء أنظمة من أجل السيطرة على الكم العائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة، وذلك لضمان وصول المعلومات الموثوقة وصحيحة وأكثر شفافية لمختلف المستويات الإدارية ومختلف المستخدمين الخارجيين لهذه المعلومات وهذا ما يعطي للمعلومة جودة أكثر وتعتبر المعلومات المالية مصدرا رئيسيا في تزويد المؤسسة بالمعلومات التي تمكنها من استقراء مستقبلها وتحديد مصيرها، أيضا تعتبر مصدرا مهما للمستخدمين الخارجين والتي تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات.

وللإلمام بهذا الموضوع سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية المعلومة المالية
- المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية والعوامل المؤثرة فيها
- المبحث الثالث: أساسيات حول نظم المعلومات المالية

المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية

المطلب الأول: مفهوم المعلومة المالية

هناك لبسا في التمييز بين مفهوم المعلومات ومفهوم البيانات، وعادة ما يستخدم هذان المصطلحان في المجال المحاسبي والمالي كمترادفين لوصف شيء واحد على الرغم من وجود اختلافات جوهرية بينهما، ولهذا ينبغي في البداية التطرق لمفهوم البيانات المالية للفهم الجيد لمصطلح المعلومات المالية[1].

يعرف الدهراوي البيانات المالية على أنها: " مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للإحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، وتمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات".

كما يعبر مصطلح (البيانات) عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في حد ذاتها، بمعنى انها لو تركت على حالها فلن تضيف شيء إلى معرفة مستخدميها. بل يتم وضعها في سياق معين، وهوما يسمى بعمليات تشغيل البيانات للحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمتخذي القرارات، تسمى المعلومات.

أما مصطلح المعلومات فيعبر عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمستخدميها.

وبعبارة أخرى هي البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنا كاملا بالنسبة لمستخدميها، مما يمكنهم من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.

---

[1] خرشيش فاتح، دور النظام المحاسبي المالي **SCF** في تحسين جودة المعلومة المالية – من وجهة نظر المحاسبين ومحافظي الحسابات –، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال مالية، جامعة 08 ماي قالمة، 2015– 2016، ص 43– 45،

وبتعريف آخر هي بيانات منظمة ومعروضة بشكل يجعلها ذات معنى للشخص الذي يتسلمها، وتمنح له إضافة للمعرفة الموجودة لديه حول ظاهرة أو حدث أو مجال معين. فالمعلومات تخبر المستخدم بشيء لا يعرفه أولا يمكن توقعه.

ويرى قاسم أن المعلومة المالية تمثل مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة، وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.

وهناك تعريف أشمل للمعلومات المحاسبية والمالية، حيث تعتبر مجموعة البيانات التي تمت معالجتها، وذات طبيعة مالية، والتي تمثل صلة الوصل بين معديها (المحاسبين) ومستخدمي هذه المعلومات (متخذي القرارات) وهي رسالة ذات معنى ومحتوى اخباري مهم، تتعلق بالأحداث والعمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية وتفيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة وتترتب عليها قرارات ونتائج اقتصادية مستقبلية.

ومن خلال هذه التعاريف للبيانات والمعلومات، نصل إلى التفرقة بينهما لأنهما لا يؤديان إلى نفس المعنى، لأن البيانات هي مدخلات أولية لنظام المعلومات من أرقام، رموز، أوزان.... أما المعلومات فهي مخرجات للبيانات التي تم تحويلها وتشغيلها لتصبح ذات معنى ودلالة وقيمة.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومة المالية

إن عرض التقارير المالية للمؤسسة يسمح بإظهار مختلف البيانات المالية،" حيث أن البيانات المالية هي عبارة عن عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية[1]

[1] بن بخمة سليمان برحال عبد الوهاب، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية، جامعة جامعة الصديق بن يحى ،جيجل، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد2, ص 155- 160

ذات الأغراض العامة هو تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدواتها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع ، لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية: و هذا من خلال احتوائها على قيمة إعلامية كبيرة من جهة، أما من جهة ثانية فإن التقارير المالية تهدف ومن خلال البيانات المعروضة صلبها إلى تقديم معلومات مالية ومحاسبية عالية الجود من اجل تلبية مختلف الاحتياجات الضرورية لمستخدميها، وان جودة هذه المعلومات هي في الأصل مرتبطة باحتوائها على جملة من الخصائص النوعية التي تم تحديده من طرف المعاير المحاسبية الدولية وبالأخص البيان المحاسبي رقم 2 الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية **FASB** سنة**1980** ،والذي يحدد أهم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومة المالية لكي تكون مفيدة ومن أهم الخصائص النوعية للمعلومة المالية نجد:

1- الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية:

يمكن تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق العديد من المخارج الأساسية وذلك باختلاف وجهات النظر المعالجة لها، لكن المعلومة المالية الجيدة ترتبط بعدد كبير من الخصائص التي يمكن ترتيبها بحسب درجة أهميتها وتأثيرها على جودة هذه المعلومة، ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية.

1- الملائمة :

تعبر الملاءة عن قدرة المعلومة المنتجة من طرف المحاسبة المالية والمعلن عنها في صلب التقارير المالية في تعزيز عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لمختلف مستخدميها ، حيث أن المعلومة المالية المفيدة تساهم في إعطاء صورة واضحة عن مختلف الأحداث التي تعرفها المنشأة ، سواء الماضية منها أو الحاضرة أو المستقبلية مما يساعد المهتمين في اتخاذ قرارات اقتصادية ناجعة ، واعدة تقييم مختلف القرارات التي تم اتخاذها انطلاقا من الرؤى الجديدة التي تقدمها المعلومات المالية ، وفي هذا الخصوص برزت العديد من التعاريف المفسرة لهذه الخاصية ومنها نذكر :

" المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار ، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية ، كما عرفها مجلس معايير الحاسبة المالية FASB في البيان رقم 2 الصادر 1980 " بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار ، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية " ، كما يجب أن تكون المعلومة المالية الملائمة قابلة للفهم ، حيث " يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها ، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد " ، وبالتالي فإن صفة الملائمة وبحسب التعاريف السابقة تقتضي توافر مجموعة من الشروط الأساسية والتي يمكن لها أن تجعل من القيمة الإعلامية للمعلومة المالية عالية ، وهذه الشروط تتمثل في :

- شرط القيمة التنبؤية للمعلومة: إن ملاءة المعلومة المالية وجودتها ترتبطا ارتباطا وثيقا بقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من طرف مستخدميها، حيث أنها وانطلاقا من مخلفات الأحداث الماضية والنتائج الحاضرة تمكن مختلف المستخدمين في بناء تنبؤات مستقبلية (ربط الحاضر بالمستقبل) والمساهمة في اتخاذ القرار بناء على توقعات مستقبلية فيما يخص الكيان ونشاطاته المالية والتنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل.
- شرط القيمة الرقابة للمعلومة (القيمة الاسترجاعية): وهي خاصية لا تقل أهمية عن القيمة التنبؤية، حيث واعتمادا على عامل التغذية العكسية تلعب المعلومة المالية الملائمة دورا رقابيا تقييميا فعالا لصالح المستخدمين من خلال مساعدتهم في اكتساب ميزة التغيير من خلال تصحيح مختلف التوقعات الحالية والمستقبلية، أي أنها تملك مستوى عالي من التقييم الارتدادي من جهة وتقلل من درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدميها.

- شرط التوقيت المناسب للمعلومة: يقصد بهذا الشرط أن تكون المعلومة المالية ملائمة من حيث التوقيت الإعلامي لها، أي انه يجب أنتنشر " المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي انه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار ، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة " ، حيث يعتبر عامل الوقت في نشر المعلومة المالية من أهم الشروط في تحقيق مستويات عالية من الملاءة لهذه المعلومات، حيث أن الإعداد الجيد للقوائم المالية ونشرها في إطار زمني مناسب يسمح بإعطاء قوة إعلامية لهذه المعلومة سواء من حيث حداثتها أو من خلال توقيتها المناسب والذي يعتبر عامل مهم كثير ما ترتكز عليه القرارات الاقتصادية التي تتخذ من طرفي مستخدمي هذه المعلومات.

2- الموثوقية:

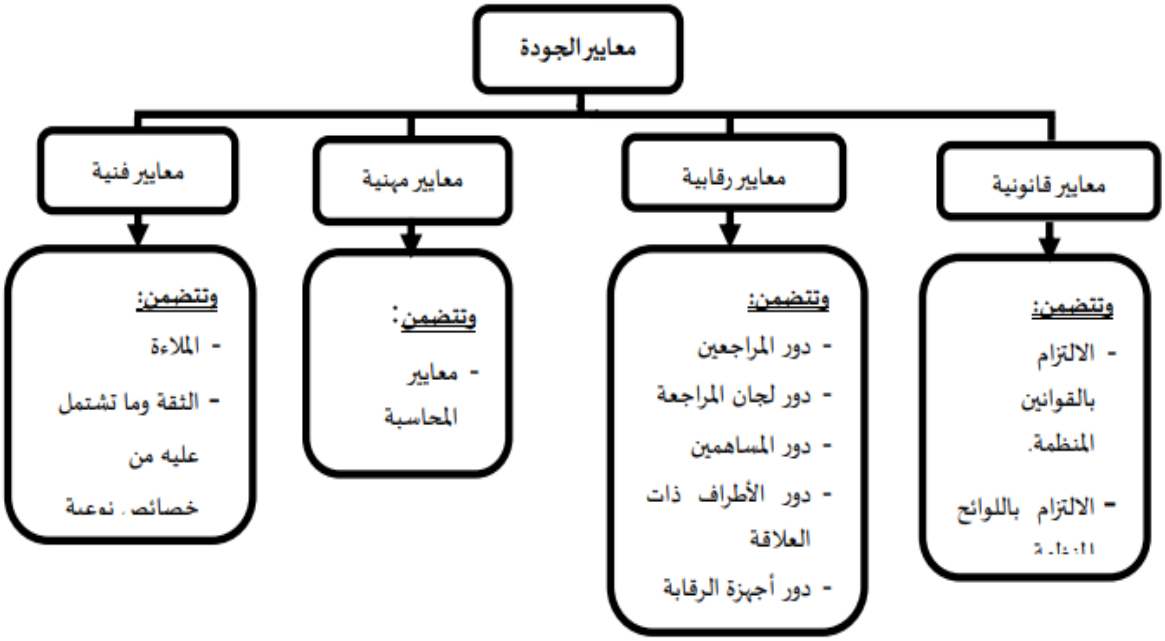
تعبر الموثوقية على قدرة المعلومة المالية على كسب ثقة المستخدمين وإقناعهم بما تحتويه من مؤشرات صادقة في عملية اتخاذ القرار، وهي الخاصية الأساسية الثانية التي تمكن من تحقيق المنفعة اللازمة للمعلومة المالية والاتصال المالي الهادف، وقد عرفها مجلس معايير الحاسبة المالية FASB في البيان رقم 2 الصادر 1980 على أنها " خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه ". حيث أن المعلومة المالية تكتسب لثقة من الواقع الذي تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه بكل صدق وأمانة ، كما أن درجة جودة المعلومة المالية التي تمتاز بالموثوقية " تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل الموثوقية في المعلومات المالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم

محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم "، كما أن توفر خاصية الموثوقية في المعلومة المالية يمر حتما بتوافر جملة من الشروط الأساسية، وهي:

- الصدق في التعبير: الصدق في التعبير الذي تقوم به المعلومة المالية يتمثل أصلا في وجود تطابق فعلي بين مختلف الأحداث والظواهر الاقتصادية التي عرفتها المؤسسة خلال الفترة إعداد التقارير المالية، حيث يجب أن تعكس الأرقام المحاسبية المرحلة للقوائم المالية المضمون الفعلي لمختلف الأحداث الواقعة من دون النظر لمختلف التأثيرات الشكلية، " فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات والأحداث الفعلية فان التقارير تكون صادقة العرض "
- الحياد: يقصد بشرط الحياد الذي يعتبر من أهم الشروط والخصائص التي يجب أن ترتكز عليها المعلومة المالية الصادقة ، وحياد المعلومة المالية يعنى أن تكون خاصية الإعلام لهذه المعلومة عامة وغير موجهة بحسب افتراضات مسبقة ولصالح أطراف محددة من جهة ، أما من جهة ثانية فإن شرط الحياد يتعلق كذلك بمرحلة إنتاج المعلومة، سواء في عملية اختيار بدائل القياس أو الطرق المحاسبية والإفصاح الكافي وأساليب القياس والتقدير، حيث يشترط أن تكون عملية المفاضلة بين مختلف البدائل والطرق مؤسسة على معايير الكفاءة وليس بغية تحقيق أهداف محددة مسبقا.

الشكل رقم: (2-1)

معايير جدودة المعلومات المالية



المصدر: نقلا عن بن بخمة سليمان وبرحال عبد الوهاب، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى المستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، ص 158.

3- القابلية للتحقق:

إن قابلية التحقق مبدأ نسبي، وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.

2- الخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المالية:

بالإضافة للخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية التي تعتبر الأساس في جودة المعلومات المستخرجة من القوائم المالية، توجد خصائص نوعية ثانوية يؤدي توفرها في المعلومة المالية إلى تقوية الثقة بها والرفع من جودتها، ومن أهم الخصائص الثانوية نجد[1]:

- الثبات: يدل الثبات على ذلك الاتساق المستمر من حيث التقيد باستخدام وتطبيق المبادئ المحاسبية والطرق والسياسات المتبعة في العملية المحاسبية وغيرها من الآليات المتبعة في عملية الترحيل والعرض لمختلف الإحداث في القوائم المالية، حيث أن الثبات في استخدام تلك المبادئ والقواعد والطرق والسياسات يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية إذ أن تغيير تلك الأسس من دورة إلى آخر يفقد تلك القوائم دلالتها وقد يكون مضللا لمختلف مستخدميها.

- القابلية للمقارنة: ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة إلى أخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها ، كذلك يجب أن يكون باستطاعة مستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات من اجل تقييم المراكز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات. كما أن صفة الثبات التي تتميز بها المعلومة المالية تعتبر الأساس في توفير خاصية القابلية للمقارنة بأكثر فعالية بحكم التناسق الكبير في المبادئ والطرق والسياسات المحاسبية المتبعة خلال الدورات السابقة، وبالتالي تصبح عملية المقارنة سهلة وأكثر دلالة، ومن اجل توفر هذه الخاصية يجب توفر عنصرين أساسين:

[1] بن بخمة سليمان ،مرجع سابق ،ص 158،159

- عنصر التوحيد:

ويقضي بتوحيد الأساليب والطرق المتبعة في إعدادها وذلك سواء في مجالات القياس أو مجالات الإفصاح.

- عنصر الاتساق:

عنصر الاتساق مكمل لعنصر التوحيد، ويقضي ضرورة توفر التماثل في إتباع الأسس والمبادئ نفسها على مدار الفترات المالية المتتالية وذلك في مجالات القياس والإفصاح لكي تكون المعلومات المالية المنشورة قابلة للمقارنة.

إن توفر المعلومة المالية على مجمل الخصائص الأساسية والثانوية يعتبر من أكبر التحديات التي تواجها أنظمة المعلومات المحاسبية الباحثة عن التقارب و التي من واجبها تقديم هذا النوع من المعلومات وفق ما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية ، وانطلاقا من هذه الحتمية فإن النظام المحاسبي المالي الجزائري ومن خلال الإطار التصوري الذي أسس عليه فقد أعطى الأولوية في العملية المحاسبية إلى تقييم الوضعية المالية للكيان الاقتصادي من خلال جملة من المؤشرات النوعية (الهيكل المالي ، السيولة ، القدرة على السداد ، الموارد الاقتصادية) والتي تعتبر مؤشرات تحكيمية فعالة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتي يتم استخراجها في صورة معلومات مالية من القوائم المالية المنشورة .

ومن اجل هذا فقد احتوى الإطار التصوري على جملة من التوجيهات والشروط المتعلقة بالعملية المحاسبية والتي يؤدي الالتزام بها إلى إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية ، ولعلى من بين أهم المعايير الجديدة نجد معايير التقييم المعتمدة (القيمة المحينة ، القيمة العادلة ، قيمة الاستبدال ، قيمة التحصيل ، القيمة المحاسبية الصافية) والتي ترتكز على جملة من المبادئ التي تختص بالمعلومة المالية (مبدأ الأهمية النسبية ، مبدأ الثبات في الطرق المحاسبية مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني ، مبدأ الصورة الصادقة) والتي تدخل كلها في إطار عملية التأسيس الفكري والتصوري من أجل بناء فكر محاسبي يؤسس لإنتاج معلومات مالية تمتاز بالخصائص النوعية المتعارف عليها ، كما أن

هذا السلام وتشعل التزامه بالمعايير المحاسبية الدولية فهو يوفر جملة من الخصائص الأخرى التي تميز المعلومات المالية ، حيث وبالإضافة إلى مختلف الخصائص النوعية المتعارف عليها فإن المعلومة المالية يجب أن تحتكم في عملية إخراجها إلى جملة من الشروط التي يمكن إدراجها في خانة الصبغات القاعدية ، حيث يجب أن تحتوي المعلومة على مختلف التفاصيل (الشمولية) و التي يجب أن تقدم بدقة عالية في العرض وتجنب الأخطاء في عمليات القياس والتقدير المحاسبي التي يجب ان تعالج بموضوعية متناهية وبعيدة عن كل مظاهر التحيز والتحريف ، كما أن جودة المعلومة كذلك بدرجة المنفعة التي تقدمها لمستخدميها وكد بساطة عرضها وتميزها بقابلية الفهم من طرف المستخدمين مهما اختلفت مستوياتهم المعرفية .

المطلب الثالث: تصنيف المعلومات المالية

يوجد العديد من أنواع المعلومات المالية، وتعتبر التقارير المالية الشكل الأكثر استخداما لتقديم هذه المعلومات، حيث تختلف التقارير تبعا لما تحتويه من معلومات، وأيضا طبيعتها الإلزامية والأطراف المستفيدة منها، ولذلك فهي تصنف إلى ما يلي:

1- التقارير المالية:

نتيجة العمليات والأحداث اليومية التي تقوم بها المؤسسة، وجب توفير سجل لهذه الأحداث التي ستولد فيما بعد معلومات ذات أهمية للمشروع، والتقارير المالية التي تحتوي على معلومات انطلاقا من التسجيلات اليومية، المعالجة والتقييم والاعتراف، إنما بهدف إلى تقييم كفاءة المؤسسة وبيان حقيقة مركزها المالي ونتيجة نشاطها لفترة زمنية سابقة كما تستخدم هذه التقارير لأغراض ضريبية مما جعلها موجهة إلى المستخدم الخارجي بصفة أكثر لأنها تساعد المستثمرين الحاليين والمحتملين على المفاضلة بين البدائل المختلفة واتخاذ القرار الاستثماري، وهوما يصب في مصلحة الكيان أيضا، كما قد تستخدم التقارير من طرف إدارة المشروع في حد ذاتها عن طريق عمل مقارنات بين فترة وأخرى لاكتشاف الانحرافات

ومعالجتها وهومن المبادئ المحاسبية الهامة ، وتضم التقارير المالية القوائم المالية و تقرير مجلس الإدارة وتقرير المدقق الخارجي للحسابات[1] .

- **تقرير مجلس الإدارة:**

يهدف تقرير مجلس الإدارة إلى إعطاء الأطراف الخارجية (خصوصا المساهمين) فكرة عامة ووافية عن نشاط المؤسسة خلال فترة معينة.

- **تقرير مدقق الحسابات:**

المؤسسات الاقتصادية الكبرى وشركات المساهمة مي معظم الدول ملزمة بتدقيق تقاريرها وقوائمها المالية من طرف مدقق حسابات مهني قانوني على قدر كبير من الكفاءة والتأهيل والاستقلالية، بموجب القوانين المعمول بها، هذا المدقق وبعد إبداء رأيه الفني المحايد، يقوم بإعداد وثيقته المكتوبة حول التقارير المالية المدققة، ويقدمها إلى الجهة التي كلفته بالتدقيق. وتعد هذه العملية بمثابة تعزيز لدرجة الوثوق في القوائم المالية، ومن ثم الاعتماد عليها من طرف المستخدمين الخارجيين يكون بأكثر ثقة وارتياح لمدى عدالتها.

2- التقارير التخطيطية:

يتم اشتقاق هذا النوع من التقارير من خلال الموازنات التقديرية، والتي تحتوي على قيم عن نشاط المؤسسة لفترة أو لعدة فترات في المستقبل، وهي بالتالي تساعد المسيرين بالدرجة الأولى على التخطيط والتنبؤ وتحديد الأهداف والغايات، واتخاذ القرارات، الإضافة إلى تحديد الموارد اللازمة لذلك، وبالتالي تجنب الأزمات المالية التي قد تحدث نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة.[2]

[1] بولجيب عادل، دورة المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2 ،2014، ص 54

[2] عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، 2009، ص67 .

وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية (نسب التحليل المالي) ورسومات بيانية وإحصائية تفيد في إلقاء الضوء على اتجاهات ومؤشرات وعلاقات معينة، بغرض تقييم النشاط وتحسينه

3- التقارير الرقابية:

وهي التقارير التي تساعد الإدارة على التأكد من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط له، ومن أجل لفت النظر إلى أي خلل أ واختلال في وقت مبكر، وهو أمر يساعد على التخلص من المشكلة في بدايتها.

4- التقارير التشغيلية:

تركز على توضيح الأوضاع الجارية للعمليات داخل المؤسسة، وذلك بغية تدعيم الأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية ومساعدتهم على التحكم فيها.[1]

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية والعوامل المؤثر فيها

المطلب الأول: جودة المعلومات المالية وقياسها

نظرا للأهمية التي تكتسيها المعلومة المالية داخل المؤسسة وجب معرفة ماهية المعلومة المالية وقياس جودتها.

1-تعريف جودة المعلومة المالية:

هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومة المالية. [2]

ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع للمعايير المحاسبية والمالية، كما ساعد للمسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرف محاسبية بديلة.

---

[1] بولجنيب عادل، مرجع سبق ذكره، ص 60

[2] ناصر محمد علي مجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008- 2009، ص72.

2- قياس جودة المعلومات المالية:

إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي:[1]

2-1- المنفعة:

هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة وتكلف جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
- منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة.
- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها.
- منفعة التقييم (تصحيحية): أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

2-2- الدقة:

إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

2-3- التنبؤ:

كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

2-4- الفعالية:

هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها من نتائج استخدامها.

[1] مصطفى يوسف كافي، نظم المعلومات المالية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2001، ص 97- 98.

2-5- الكفاءة:

هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من ورائها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبة

هناك عدة عوامل تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية ونذكر منها:

أولا: العوامل البيئية (بيئة المحاسبة):

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية ما يلي[1]:

1- العوامل الاقتصادية:

تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي ففي الاقتصاد الرأسمالي تحضى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توافر الملاءمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام الرقابة.

ويعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

2- العوامل السياسية :

تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية ، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية ، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة

[1] بلال شيخة بلقاسم، وخالد عبد الباري، وعبد الحق عرشي، النظام المحاسبي المالي scf وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبة، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ، محاسبة جامعة لخضر بالوادي، ص43-44.

معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات ، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات ، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق .

3- العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت ... الخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

4- **العوامل القانونية:** إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدأ تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بما المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

5- **العوامل الثقافية:** وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

ثانيا: العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار. ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات. وكذلك الانتشار الواسع والسريع للأنترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات.
- زيادة كمية المعلومات التي تلبي احتياجات المؤسسة والمستخدمين.
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.

- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنوات.

ثالثا: تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من إعداد وعرض التقارير المالية أنه تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها ولا تكمن أهمية دور مدقق الحسابات في مراجعته للمعلومات بالتقارير المالية المدققة فحسب بل تمتد إلى تقريره.

حيث أن تقرير مدقق الحسابات ذو أثر كبير على قرارات الاستثمار، كما تحتل مرتبة لدى المحللين الماليين وغيرهم. وبناء على ذلك فإن تقرير مدقق الحسابات يؤثر في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.

المطلب الثالث: المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية

أولا: المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية

حسب الدراسة التي أجراها النظام المحاسبي المالي LA SCF، هناك قيدين أساسيين لتحديد محتوى المعلومات المالية وهي[1]:

1 – الأهمية النسبية.

2 – تكلفة المعلومة.

1- الأهمية النسبية:

تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف القرار والعكس، ومن خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبيا وغير هامة

[1] زروقي صليحة، معسكري ليلى، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة المعلومة المثالية في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، 2019-2020، ص 58-60.

نسبيا وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف، أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدراجها ومعالجتها بشكل دقيق، أما المعلومة غير الهامة نسبيا فالعكس.

إن اختيار درجة الأهمية بالنسبة للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية:

- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية.
- حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية.
- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية.
- الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية.
- العلاقة الخاصة بين الوحدات والأفراد أو الجماعات المعنية، والتي تعبر عن حقوق ومصالح أشخاص وآخرين أو جماعات أخرى.
- الخطة والتوقعات الملائمة للإدارة.

إن صعوبة التعامل مع كل المعلومات المالية من طرف المستخدمين أوجب أن يكون:

- عملية إعداد القوائم المالية تحمل تلخيصا للكم الكبير من المعلومات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك القوائم.
- عدم عرض بيانات غزيرة تكون مظللة وكذا عند عرض بيانات ملخصة.
- عدم التوسع في العرض للمعلومات المالية غير الملائمة.

2- تكلفة المعلومة:

يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار لكن المستخدم يكون أمام قيد و هو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها ، و بالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة و العرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال ، إلا أن الأطراف الخارجين هم الذين يقررون منفعتهم منها ، إن العلاقة بين المنفعة و التكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة و نشر المعلومات ، وكذا مصاريف المراجعة و التدقيق التي تتحملها المؤسسة ، إلا أن

المؤسسة و خاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لإظهار صورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين و أصحاب المصلحة الآخرين .

ثانيا: أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية

إن احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المالية يؤثر بالإيجاب على جودتها، وهذه الأبعاد هي:[1]

- التجديد: أي أن تكون المعلومة محددة بدقة.
- السرعة: إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة.
- شمولية المعلومة: يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها.
- الملائمة: ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.
- التوافق في التصوير أو التمثيل: يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.
- التأكد: يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.

المطلب الرابع: نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية

تتمثل نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي في: [2]

▪ ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

[1] زروقي صليحة، معسكري ليلة، مرجع سابق ، ص 58

[2] بلال شيخة بلقاسم وخالد عبد الباري وعبد الحق عرشي، مرجع سابق ، ص60

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.
- الإعلان أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، وتقيمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية.
- ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالية.
- يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صورة صادقة لها بين المستثمرين.
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية مما يسهل العمل.
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.

المبحث الثالث : أساسيات حول نظم المعلومات المالية

تعد نظم المعلومات المالية من أهم النظم الفرعية التي تتكون منها نظم المعلومات الإدارية، كما أن استخدامها قد يسبق استخدام العديد من الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث أن واقع حال أغلب المنظمات خاصة الصناعية يشير إلى ذلك.

المطلب الأول : مفهوم وخصائص نظم المعلومات المالية

لقد تعددت التعاريف التي قدمها الكتاب و الباحثين بخصوص مصطلح "نظم المعلومات المالية " و لكن بالرغم من ذلك فإن هذه التعاريف تصب كلها باتجاه ربط العمليات والوظائف المالية بتكنولوجيا المعلومات و تطبيقات الحاسوب و استخداماتها في معالجة البيانات وتوفير المعلومات ، و ضرورة وصل نشاطات المؤسسة الداخلية و الخارجية.

1 تعريف نظم المعلومات المالية:

تم تعريف نظم المعلومات المالية من زوايا مختلفة وفيما يلي عرض مبسط لبعض هذه المفاهيم و هي كالآتي:[1]

"هو نظام فرعي للمعلومات الإدارية الذي يختص بتحديد احتياجات متخذي القرارات سواء في مستوى الإدارة العليا أو الإدارة المالية من البيانات و المعلومات المالية ".

عبارة عن قواعد بيانات تضم معلومات متكاملة عن المتغيرات كافة ذات علاقة بالمواضيع المالية ومن مصادر مختلفة (الداخلية والخارجية) و المستخدمة لمساعدة متخذ القرار على اتخاذ القرارات الفاعلة والكفؤة.

جاء تعريف Jerry Carter و آخرون بأن نظام معلومات الإدارة المالية تمثل أداة تساعد مدراء الأقسام بالمؤسسة في تفسير النتائج المالية لعملية صنع القرار التشغيلي، يساعد المديرين على تقرير ما إذا كانت برامجهم الخاصة بنشاط المؤسسية أفضل أو أسوأ من الفترات المحاسبية السابقة ، وسيسمح نظام إدارة المعلومات المالية أيضا للمسؤولين بمقارنة عملياتهم بعمليات مماثلة .

[1] زروقي صليحة، معسكري ليلى، مرجع سابق، ص 61.

"هو أحد نظم المعلومات المبنية على الحسابات الآلية التي تقوم بدعم عملية اتخاذ المديرين الماليين لقراراتهم المختلفة المتعلقة بالأنشطة التمويلية ، و تحديد المخصصات المالية و الرقابة على الموارد المالية للمنظمة"

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن نظم المعلومات المالية هي عبارة عن تفاعل مجموعة من الموارد المالية للمؤسسة في ما بينها عن طريق جمع و معالجة وتخزين ونقل معلومات و تحويلها إلى معلومات مفيدة للمؤسسة و توفيرها إلى مراكز صنع القرارات المالية وفق احتياجاتها في الزمن المناسب كما تساهم في اتخاذ قرارات مالية.

2- خصائص نظم المعلومات المالية:

تمثل نظم المعلومات المالية أساس العمل الإداري لأي منظمة أعمال، فمن خلالها يتم تحديد الحالة المالية للمنظمة و هي تؤثر بشكل ملحوظ في نجاح المنظمات المختلفة ، و يمكن سرد خصائص هذه النظم في الآتي[1]:

- موجهة أساسا للتعامل مع النقود، حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية، و معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المنظمة.

- يتم تسجيل العمليات المالية بطريقة القيد المزدوج المعروفة في مسك الدفاتر و السجالات المالية و المحاسبية التي يجرى من خلالها موازنة المبالغ الدائنة و المدينة في كل قيد.

- يتم تسجيل العمليات المالية و المحاسبية للتأكد من دقتها وصحتها من خلال ما يسمى ميزان المراجعة، و هو عبارة عن سجل خاص لكل عملية، يتم الاحتفاظ به في النظام، لبيان تفاصيل العملية.

- يستخدم دليل الحسايات لسرد جميع أنواع الحسابات المستخدمة في المنظمة، وتتم تسميتها بحيث تغير عن نتائج الأحداث المتعلقة بمجال معين من مجالات المنظمة، و يتم تجميع الحسابات في هذا الدليل أنواعها و إعطائها أرقاما و رموزا تعريفية يطلق عليها أرقام الحسابات.

- تعتير النظم المالية ذات طبيعة دورية حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري .

[1] صباح رحيمة محسن، نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بيانتها، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2010،ص181-182.

- تتصف النظم المالية بالنمطية حيث يتم تسجيل تفاصيل العمليات المالية وفقا لإجراءات روتينية محددة لا يمكن تغييرها ، ثم يتبع ذلك إجراءات تمطية و روتينية أيضا لفحص هذه التفاصيل و التأكد من دقتها ثم يتم ترحيل هذه البيانات إلى الحسابات الخاصة بها خلال أو في نهاية الفترة المالية وفق طريقة معروفة و محددة مسبقا ، و أخيرا يتم إعداد التقارير المالية و التلخيصية لإعطاء فكرة عامة عن العمليات التي تمت خلال الفترة الماضية و انعكاساتها على المنظمة.

- تهتم النظم المالية و المحاسبية بالبيانات التاريخية، حيث تعالج و تلخص الأحداث التي تمت فعلا كعمليات البيع و الشراء، و لذلك فهي لا تقدم أي معلومات عن المستقبل.

- تعمل على توفير معلومات مالية يمكن الوثوق بها عن الموارد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بمنظمات الأعمال التي تعكس المركز المالي للمنظمات المختلفة.

المطلب الثاني: مصادر ومكونات نظم المعلومات المالية

تتنوع مصادر و مكونات نظم المعلومات المالية إلى عدة فروع حسب الجهة الصادرة منه وكذلك من حيث مدخلات ومخرجات هذا النظام وفي ما يلي عرض مفصل لذلك.

1 -مصادر بيانات المعلومات المالية

تتكون مصادر بيانات التمويل من مصادر أساسية هي:[1]

1-1 نظام معالجة المعلومات

إن نظام معالجة المعلومات أو نظام المعلومات المحاسبية إن كان ذا فائدة بالنسبة للتدقيق والرقابة المالية ، إلا أنه يعد أساس للمجالات الوظيفية الأخرى، كما يعد في المجال المالي مرادفا لنظام المحاسبة المالية ، الذي يهدف في الأصل إلى حفظ وتحديث سجلات المؤسسة وفق إجراءات وعمليات نمطية يهتم بالبيانات التفصيلية و التاريخية.

1-2 المراجعة والتدقيق تشمل عمليات المراجعة والتدقيق الداخلية و الخارجية مراجعة سجلات الشركة التأكد ، و من فعاليات الإجراءات المتبعة في أداء الوظائف المالية ، وقد تكون هذه المراجعة سابقة أو متزامنة أو تالية للنشاط المالي.

[1] زروقي صليحة، معسكري ليلى، مرجع سابق، ص 63-65.

1-3 الاستخبارات المالية هي المصدر الذي يؤمن البيانات والمعلومات الرسمية و غير الرسمية الشفوية والموثقة لتحديد أفضل مصادر التمويل ، وتحديد أفضل أوجه الاستثمار لذلك يهتم هذا المصدر بجمع البيانات و المعلومات عن أوضاع المساهمين و المؤسسات المالية و الأجهزة الحكومية المختلفة للتعرف على العوامل المختلفة المؤثرة في التدفقات المالية للمؤسسة.

لا يهتم نظام الاستخبارات المالية يجمع البيانات عن السوق المالي فقط بل يهتم أيضا بالبيانات و المعلومات لبيان المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ، وتقوية صورتها المالية في نظر المساهمين أو الأطراف المالية المتعاملة مع المؤسسة.

1-**4 مصادر التمويل** تتضمن بيانات مصادر التمويل البيانات الخاصة بالجهات التي يمكن أن تمول استثمارات الشركة ، وتوضح كل ما يتعلق بمعدل الفائدة ، وشروط الدفع والضمانات، وتختلف مصادر التمويل عن معلومات الاستخبارات المالية بأن الأخيرة هي معلومات غالبا ما تكون سرية و غير رسمية على عكس الثانية التي تجمع معلومات رسمية معلنة .

2_مكونات نظم المعلومات المالية

يمكن التعبير عن مكونات هذا النظام من حيث المدخلات و المخرجات على النحو التالي:

2-1 المدخلات تتكون مصادر مدخلات نظم معلومات التمويل من البيانات ونظام معالجة البيانات ، التي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ، ونظام المراجعة الداخلية ، والخطة الإستراتيجية للمؤسسة ، وتقديم التقارير للإدارة العليا بشأنها.

* **النظام الفرعي للمراجعة الداخلية** يخصص مدققين لمراجعة السجلات وتقديم تقارير مفصلة عن الوضعية السائدة بالمؤسسة.

* **نظام مخابرات التمويل** يتولى مهمة جمع البيانات البيئية عن المؤسسات المالية خارج المؤسسة وكذلك رصد المتغيرات الاقتصادية العامة التي يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسة.

2-2 العمليات إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها، فعند استلام المستندات الأساسية من نظم المعلومات تجرى عمليات فرز وتصنيف لهذه المستندات.

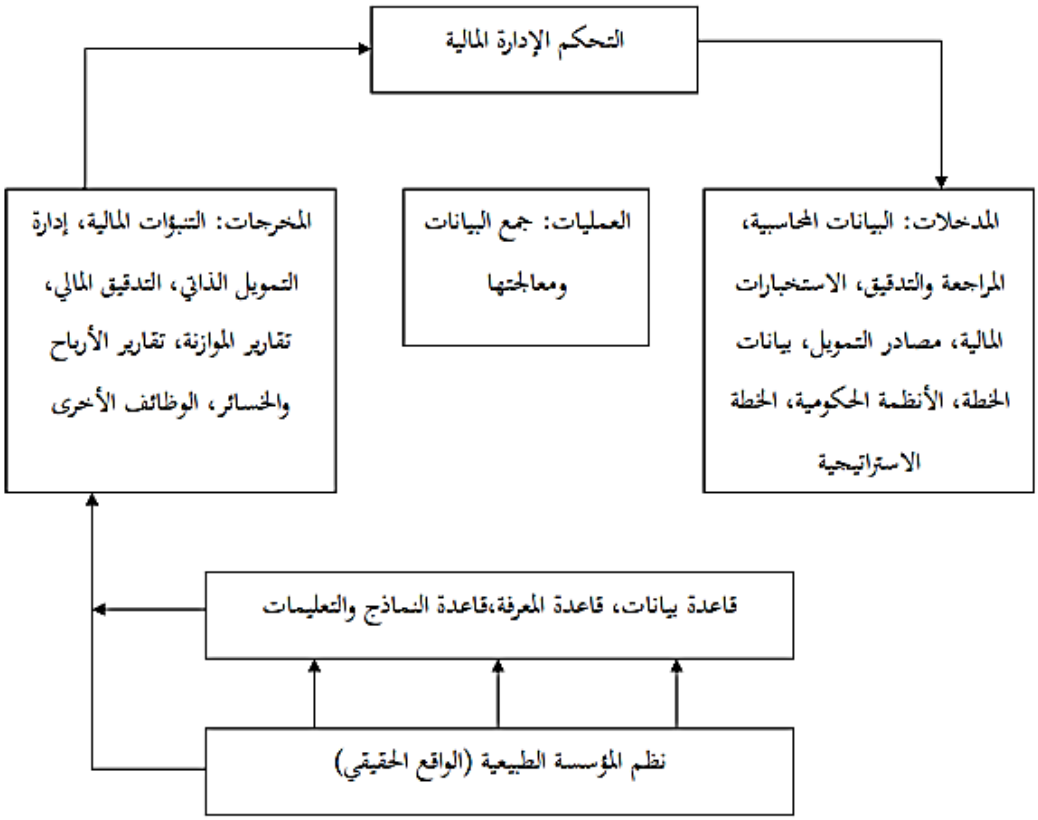
2-3 المخرجات تتضمن المخرجات ثلاثة مجالات رئيسية وهي التنبؤ المالي و إدارة التمويل و الرقابة المالية مثلا تقرير تدفق الحسابات ، بالإضافة إلى تقارير الموازنة العامة وخطط وبرامج التدفقات المالية ،وهذه النظم الفرعية للمخرجات كما يلي:

- **النظام الفرعي للتنبؤ المالي** يستخدم في التعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية للمؤسسة ،بما يمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي المخاطر المتوقعة واستغلال الفرص المتاحة.
- **النظام الفرعي لإدارة التمويل** هذا النظام يعتبر جزء من النظام الوظيفي المالي الذي يهتم بمسار التدفقات النقدية من و إلى المؤسسة، ويعتمد هذا النظام إلى حد كبير على النظم الخبيرة لمساندة المديرين في اتخاذ قرارات الإئتمان.
- **النظام الفرعي للرقابة المالية** هذا النظام لا يهتم فقط بمدي تحقيق الأهداف بشكل عام، وإنما يهتم بمدى تحقيق الأهداف في حدود الموازنة الموضوعية للإدارة.

والشكل التالي يوضح مكونات نظام معلومات التمويل كما يلي:

الشكل رقم (2-2)

مكونات نظام التمويل



المصدر: زروقي صليحة، معسكري ليلى، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة المعلومة المثالية في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، 2019-2020، ص 58-60.

المطلب الثالث: أهمية و أهداف نظام المعلومات المالي[1]

أصبحت نظم المعلومات المالية في الآونة الأخيرة تحتل أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة وهذا نظرا للدور الذي تعلبه في مساعدة أرباب العمل على إتخاذ قراراتهم الحاسمة تهم مستقبل المؤسسة[2].

1 - أهمية نظام المعلومات المالي:

يمكن أن نحدد أهمية نظام المعلومات المالي فيما يلي:

[1]

[2] زروقي صليحة، معسكري ليلى، مرجع سابق، ص 66-67.

1-1 **التنبؤ بالاحتياجات المالية : حيث** يعتمد المدير المالي في ذلك التقارير المحاسبية التي بعدها المحاسب، كما أنه يضع بيانات إضافية و بعد دراستها و تحليلها يمكنه التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للمؤسسة .

2-1 **تقييم مصادر الأموال :** حيث تسعى الإدارة المالية للبحث و الحصول علي مصادر الأموال بأقل تكلفة و أقل درجة خطر و أكبر عائد ممكن.

3-**1 الرقابة على استخدام الأموال :** حيث يوفر للمؤسسة تمكنها من معرفة إمكاناتها و حجم عملياتها و مدى توافقها مع حاجاتها وذلك لمحاولة الحفاظ على الاستقرار المالي مما يجنبها الوقوع في مشاكل مالية .

4-1 توفير مجموعات ضخمة من المعلومات الدورية و الاستثنائية عن مختلف الأنشطة المالية في المؤسسة وهذا ما يساعد الإدارة في تحديد السياسات و استشراف المستقبل.

1 -5 يعطي رؤية شمولية عن الوضع المالي في المؤسسة.

2 -أهداف نظام المعلومات المالي:

يمكن أن نحدد أهداف النظام المعلومات المالية فيما يلي

- ✓ التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار.
- ✓ تحسين الكفاءة.
- ✓ رفع الإنتاجية.
- ✓ تمكين المدراء من تخصيص وقت أكبر للمهام الإستراتيجية.
- ✓ تقوية الوضع التنافسي للمؤسسة.
- ✓ توفير إمكانية دراسة و معالجة المشكلات الكبيرة.
- ✓ المساعدة في تنفيذ القرارات المالية.
- ✓ زيادة العائدات و تخفيض التكاليف
- ✓ تحقيق نتائج مذهلة بأقل وقت و جهد و تكلفة ممكنة.

المطلب الرابع : أنواع نظم المعلومات المالية وقياس فعاليته

1 -أنواع نظم المعلومات المالية:

تتعدد و تتنوع نظم المعلومات المالية من منظمة لأخرى حسب درجة تطورها و حجمها عملها، و يمكن ذكر النظم في النقاط التالية[1]:

- ✓ نظام المعلومات المحاسبية : يقوم هذا النظام بتدقيق حسابات القبض و الدفع و الحسابات العامة.
- ✓ نظام إدارة الأرصدة المالية (المدينة و الدائنة) : الذي يهتم بإدارة تدفقات الأموال من و إلى المنظمة.
- ✓ نظام الرقابة المالية و يقوم بإعداد ميزانية التشغيل و توفير معلومات التغذية العكسية للمديرين لتمكينهم من ضبط النفقات الفعلية و مقارنتها مع الميزانية المخصصة.
- ✓ نظام التنبؤات المالية : ويتم من خلاله الحصول على توقعات بعيدة المدى تساعد في التخطيط الاستراتيجي للمنظمة .
- ✓ نظام المراجعة الداخلية: يقوم هذا النظام بتدقيق السجلات المحاسبية للتأكد من دقتها و تقييم عمليات الشركة من وجهة النظر المالية.
- ✓ نظام الاستخبارات المالية: يقوم بتجميع المعلومات المتعلقة بعناصر البيئة التي تعمل ضمنها المنظمة و التي لها تأثير مباشر على تدفق الأموال من و إلى المنظمة و يشمل هذا المؤسسات المالية و حملة الأسهم والمالكين و الجهات الحكومية ذات العلاقة.

2 -قياس فعالية نظم المعلومات المالية:

المقصود بفعالية نظم المعلومات المالية مدى قدرة هذا النظام على تحقيق أهدافه، و عند تقييم فعالية نظام المعلومات المالية يجب أن نميز بين نوعين من التقييم على النحو التالي:[2]

- التقييم العام حيث يهتم بالتعرف على المستوى الحالي لأداء النظام.

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص52.

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص57.

التقييم الدقيق : حيث يهتم بتقييم المستوى الحالي لأداء النظام ، و تحديد أسباب بلوغ هذا المستوى ، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها الارتفاع بمستوى أداء النظام مستقبلا.

يمكن أن تميز معيارين من معايير قياس نظام المعلومات المالية للتقييم الدقيق هما:

المعيار الأول: مدى مساهمة نظام المعلومات المالية في توفير المعلومات التي باحتياجات القائمين بتخطيط و مراقبة العمليات المالية بالمؤسسة.

المعيار الثاني: مدى إدراك المديرين و مستخدمي المعلومات المالية لأهمية نظام المعلومات المالية و بالتالي زيادة إقبالهم و اعتمادهم على هذه المعلومات.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل خلصنا إلى ما يلي:

- تعتبر المعلومة المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية المختلفة ذات دلالة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة، كما تعتبر الجودة في المعلومة المالية ضرورية ومن أهم الخصائص التي يطلبها المسيرون وكذا مختلف الأطراف من أجل تحسيين قراراتهم، كما تطرقنا إلى نظم المعلومات المالية والذي هو عبارة عن متفاعلة فيما بينهما في شكل نظم تقوم بتحويل البيانات الخام إلة معلومات يمكن الإستفادة منها.

الفصل الثالث:

أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز فرع المدية

المبحث الأول: نبذة عامة عن مؤسسة سونلغاز فرع المدية

يعتبر قطاع الطاقة عصب الاقتصاد الجزائري لا سيما قطاع الكهرباء والغاز متمثلا في المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز تحت المسمى (مجمع سونلغاز) ، حيث تعد هذه الشركة المستثمر الوحيد للطاقة بالجزائر، انتاجا وتوزيعا إضافة إلى اختصاصها في شراء وبيع الغاز الطبيعي، وهذا الإشباع حاجات مختلف زبائنها الأغراض المنزلية أو الصناعية، وسنتناول في هذا المبحث لمحة تاريخية من المؤسسة، وتنظيمها الهيكلي إضافة إلى دراسة المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة:

طرأت على مؤسسة سونلغاز منذ نشأتها عدة تغيرات تبلورت في عدة مراحل كان الهدف منها القيام تهامها على أكمل وجه من أجل تحقيق رضا زبائنها بالدرجة الأولى و الوصول بالمؤسسة إلى مصاف الشركات الكبرى.

1 .النشأة و التطور التاريخي:

مرت نشأة و تطور مؤسسة سونلغاز حتى يومنا هذا بعدة مراحل نلخصها فيما يلي[1] :

- ✓ بداية القرن العشرين اشتركت 16 شركة في امتيازات كهربائية في الجزائر و مجموعة لبيون (المؤسسة المركزية للإضاءة الغاز) و مؤسسة الإضاءة و القوة الجزائرية (SAEF)في الوسط والغرب compagnie du Bourbonnais الشرق ومصانع Levy في قسنطينة.
- ✓ 1947 تم نقل شركات الامتياز إلى 16 مؤسسة تحت المسمى شركة الكهرباء و الغاز الجزائرية EGA كلفت بإنتاج و نقل و توزيع الطاقة الكهربائية و الغاز.
- ✓ 1962 الاحتفاظ بالإطار القانوني لشركة EGA ، و ذلك بمقتضى القانون رقم 157/62 الصادر ب 31/12/1962.

[1]وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

✓ 1969 حل مؤسسة الكهرباء و الغاز الجزائرية EGA و إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز تحت المسمى " SONELGAZ ، و ذلك بمقتضى القانون رقم 059/69 الصادر بـ 26/07/1969 مع إبقاء نفس المهام.

✓ 1983 إعادة الهيكلة الأولى : ميلاد 05 مؤسسات تابعة متخصصة في الأشغاله بالإضافة إلى مؤسسة تصنيعAMC

✓ 1991 تغير الإطار القانوني اللمؤسسة لتصبح مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (SONELGAZ EPIC) و ذلك بمقتضى المرسوم التنفيذية رقم 457/91 الصادر ب 14/12/1962

✓ 1995 التمتع بشخصية قانونية و الاستغلال المالي ، و يؤكد المرسوم التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ 17/09/1995 على طبيعة سونلغاز كمؤسسة صناعية و تجارية عامة توضع تحت إشراف وزير الطاقة والمناجم.

✓ 1998 إنشاء فروع خدمات منها .(MPV, CAMEG, SAT INFO)

✓ 2002 تم تغيير الإطار القانوني للمؤسسة التصبح مؤسسة ذات أسهمSPA ، بعد صدور القانون رقم 02/01 المؤرخ في 05/02/2002

✓ 2004 الإعلان عن إعادة هيكلة وبرنامج توسعي لأنشطة الإنتاج النقل و التوزيع و تغير الإطار القانوني التصبح مجموعة صناعية.

✓ وكذا أصبحت SONELGAZ مؤسسة قابضة تم انشاء بعض الكيانات المسؤولة عن أعمالها الأساسية، كمؤسسات التابعة الضمن هذه الأنشطة:

المؤسسة الجزائرية لإنتاج الكهرباء(SPE)

- المؤسسة الجزائرية الإدارة شبكة نقل الكهرباء. (GRTE)
- مؤسسة إدارة شبكة نقل الغاز الجزائرية. (GRTG)
- 2006 توسيع و تطوير مهام المجمع و إنشاء فروع للتوزيع جديدة و دمج شركات الأشغال و الخدمات إلى المجمع من أهمها:

- مشغل النظام الكهربائي (OS) المسؤول عن التحكم في نظام إنتاج نقل الكهرباء
- المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز في الجزائر (SDA)
- المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الشرق (SDE)
- مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الغرب(SDO)

✓ 2009 الانتهاء من إعادة الهيكلة ليصبح المجمع يضم 39 فرعا ينقسم لخمسة أنواع من الشركات: المؤسسات المهنية و التجارية « Societies Métiers تعتبر هاته المؤسسات العمود الفقري للمجمع، ويضم 07 مؤسسات وهي مؤسسة إنتاج الكهرباء SPE ، مؤسسة نقل الكهرباء GRTE ، مؤسسة نقل الغاز , GRTG مؤسسات التوزيع SDOSDE،مؤسسات مسير المنظومة الكهربائية OS.

✓ مؤسسات الإنتاج و هي مؤسسة متخصصة في إنتاج الكهرباء برأس مال مختلط مع مؤسسات دولية و تظم 04 مؤسسات و هي مؤسسة إنتاج الكهرباء ترقة SKT كودية الدراوش SKD ، برواقية SKB سكيكدةSKS

✓ مؤسسات الأشغال : يظم 06 شركاتKAHRIF _ KAHRAKI_ETTAKRKI

INERGA CEEGKANAGHAZ

✓ المؤسسات المساعدة : هي مؤسسات تقدم خدمات حسب الاختصاص في شتى المجالات مثل خدمات الإعلام الآلي ، خدمات السيارات ، التجهيزات الصناعية ، المحولات الكهربائية.....، و تضم 15 مؤسسة.

✓ مؤسسات مشاركة مع سونلغاز و هي مؤسسات مختلفة مختلطة مع مؤسسات أخرى و لها تخصص في رأس الماله و نظم 06 مؤسسات.

✓ 2011 إعادة هيكلة بتجميع عدة مؤسسات في مؤسسة واحدة و تنقسم أنواع المؤسسات كما يلي:

✓ المؤسسات الخاضعة يكنون رأسمالها %100% من المجمع، وتنظم 13 مؤسسة (06 مؤسسات مهنية و 07 مؤسسات أشغال).

✓ المؤسسات المختلطة: يكون رأسمالها 51%6 من المجمع، و نظم 07 مؤسسات (مؤسسات الإنتاج المختلطة مؤسسات جديدة) مؤسسات مشاركة مع مؤسسات يجمع سونلغاز و هي المؤسسات المساعدة حسيب هيكلة 2009 و نظم 20 مؤسسة

✓ مؤسسات مشاركة مع مؤسسات أخرى و هي مؤسسات مشاركة مع سونلغاز حسب هيكلة 2009 و تقلى 05 مؤسسات.

و من أهم المؤسسات الموحدة هي مؤسسات التوزيع في مؤسسة واحدة تحت المسمى : المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز التي ضمت SDO_SDE_SDC مع إضافة SDAكفرع .

2. مهام المجمع:

منذ نشأة المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز تتركزت ألهم مهامها فيما يلي[1] :

- ضمان إنتاج نقل وتوزيع الكهرباء و الغاز لجميع المواطنين بأقل التكاليف في الإطار القانوني.
- تركيب و صيانة و إعادة تحديد مراكز الإنتاج و التقتل و التوزيع للطاقة.
- تخطيط ووضع برنامج إستراتيجية الضمان توفير الطاقة و تقديم أحسن الخدمات.
- ضمان التمويل اللازم لتحقيق و تنفيذ البرامج المسطرة.
- لتحديد السياسة التجارية و التعريف بالإمكانيات المتعلقة بالتطبيق وكذالك بأجهزة الحساب و القياس.
- تتطوير الهياكل الكهريائية و الغازية التماشي متطلبات السوق.
- عصرنة قطاع الطاقة و المساهمة في تحديث آليات العمل.

3 أهداف المجمع

تتمثل أهداف المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز فيما يلي[2]:

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة
[2] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

البحث عن الفعالية في كافة الميادين ، و بأقل تكلفة ممكنة للطاقة الموزعة و الحصول على موارد توسيع النشاط و فتح باب المنافسة لجميع القطاعات التابعة للمجمع حسب إستراتيجيات التنموية إستقلالية التسيير و مسايرة قوانين التجارة العالمية.

الوصول لاستقلالية مالية في تمويل الاستثمارات و المساهمة في خلق فرص العمل.

الرفع من الأداء الإجتماعي للخدمات المقدمة لمختلف أنواع الزبائن.

المطلب الثاني : ماهية المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (فرع مجمع سونلغاز)

1 –تعريف المؤسسة:

أقر المخطط التنظيمي الجديد المعد من طرف السلطات العمومية إنشاء المؤسسة الجزائرية التوزيع الكهرباء و الغاز المسماة اختصارا SDC مؤسسة ذات أسهم ، كنتيجة لضم مؤسسات التوزيع للشرق و الوسط و الغرب من جهة و الحاق مؤسسة التوزيع للجزائر كفرع من جهة أخرى ، حيث أنشئت المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز "SDC ش ذ أ " مؤسسة ذات أسهم بتاريخ 04/04/2017 برأس مال يفوق مليار دينار جزائري يتواجد مقرها الاجتماعي بـ 20 تحج محمد بوضياف بالبليدة تسير عبر 52 مديرية التوزيع لـ 48 ولاية.[1]

تطور المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز بمجموعة من النشاطات تمس محال شراء الطاقتين الكهرباء والغاز و بيعهما للزبائن التهائيين (توتر عالي، متوسط و منخفض و ضغط عالي، متوسط و متخفض)، كما تسير المؤسسة نمو تطور الشيكات و التركيبات الكهربائية والغازية و تضمن معها تلبية

كافة طلبات الربط بالتوتر المتوسط و المنخفض و الضغط المتوسط و المنخفض في إطار دفاتر الشروط و النظام ساري المفعول.

اعتمدت مؤسسة توزيع الكهرباء والغايز للوسط ميثاق خطي جديد لتحديد هويتها و موقعها بالنسبة للمؤسسة القابضة و بالنسبة لمؤسسة التوزيع الأخرى.

[1] www.sdc.dz تاريخ الاطلاع: 2023/05/02

2 –مهام المؤسسة:

تتمحور مهام المؤسسة حول[1]:

– تكييف الشبكات الحالية مع التكنولوجيات الحديثة من أجل البقاء دوما على استعداد لتلبية حاجيات الزبائن.

– تأمين الهياكل و البنيات الأساسية لمواجهة تزايد الاستهلاك وخاصة استهلاك الطاقة الكهربائية (قدرات الشيكات والمحولات الرئيسية ، تأمين الخطوط من العوامل المناخية من جهة ، و التزايد المستمر في الإنتاج و الحوادث واسعة النطاق.

– المساهمة في بناء السياسة الاجتماعية انسجاما مع قيم و أهداف المؤسسة.

– التماشي مع سياسة الحكومة في إطار برامج الديولة مرافقة و إنجاز مشاريع وفقا لمهام المؤسسة .

– توزيع الطاقة الكهربالليلية و الغازية عبر القنوات و ضمان احتياجات الزبائن مع توفر الشروط المطلوبة من حيث التكلفة ، توعية الخدمة و الأمن.

– ضمان نوعية و استمرارية الخدمة واستغلال وصاية شبكات توزيع الكهرباء و الغاز.

تطوير شبكات الكهرباء و الغاز من أجل ربط زبائن الجدد وكذا ضمان أمن وفعالية الشيكات

ضمان التوازن بين العرض والطلب على الطاقة و تسويق الكهرباء و الغاز.

3 .إحصائيات مؤسسة سونلغاز لسنة 2018:

مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط تضمن و تطور مجموعة من النشاطات التجارية و كذا الاستغلال وصيانة المؤسسات الكهربائية و الغازية بغرض تموين زبائنها في أحسن الظروف الممكنة.

- عدد الزبائن (الكهرباء و الغاز) : تحصى المؤسسة 8312810 زبون في الكهرباء و 4911959 زبون في الغاز.

[1] www.sdc.dz تاريخ الاطلاع: 2023/05/02

- تطور الشبكات الكهربائية والغازية تحصى المؤسسة بتسيير 1333316 كلم للشبكة الكهربائية و 92108 كلم لشبكة الغاز.
- عدد العمال: تسيير المؤسسة بتعداد إجمالي للعمال يفوق 30600 عامل معظمهم من الموارد النشابة و المؤهلة.
- تسيير المؤسسة عبر 52 مديرية للتوزيع لـ 48 ولاية موزمة عبر التراب الوطني منها مديرية المدية لتوزيع الكهرباء و الغاز

المطلب الثالث : تقديم المديرية الفرعية بالمدية

يعد أحد فروع المؤسسة الأم ، و لقد أنشأ لتغطية احتياجات سكان منطقة المدية بالغاز الطبيعي.

1 -تعريف المديرية و أهدافها:

1-1 تعريف المديرية و التغطية الإقليمية:

بدأت المديرية سنة 1947 لتوزيع الطاقة الكهربائية و الغاز ، و بقية حاجيات الزبائن على مستوى إقليم التبطري (ولاية المدية (مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة و نوعية الخدمة و الأمان و تعتبر الوحدة المسماة المديرية التنمية لتوزيع الكهرباء و الغاز ، فرع من المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز إحدى المؤسسة المهنية التجارية الخاضعة لمجمع (سونلغاز و الواقع مقرها الاجتماعي بالبليدة و تعمل المديرية على ضمان التسيير الإداري و استغلال الكهرباء من نوع الضغط العالي و الضغط المتوسط و الضغط المنخفض ، و توكل إليها مهمة تطوير الشبكات و صيانتها.

تقع مديرية التوزيع وسط مدينة المدية بشارع بن عياد الطاهر يقابلها مستشفى محمد بوضياف تغطي 64 بلدية بـ 08 وكالات تجارية لعدد الزبائن الموصولون بالكهرباء : 156219: زبون ، عدد الزبائن الموصولون بالغاز 899 67 زبون ، موزعة على المدية و البرواقية ، قصر البخاري ، يني سليمان ، عين بوسيف ، تابلاط الشهبونية) و 6 وكالات تقنية في مجال الكهرباء تغطي شبكة كهربائية بـ 67899 كم و 05 وكالات تقنية في مجال الغاز تغطي شبكة غازية تقدر بـ 3296كم[1].

[1]مقابلة مع السيد فرحات رفيق، مكلف بالاعلام والاتصال بمديرية التوزيع للمدية بتاريخ 2023/01/01

2_1 أهداف المديرية:

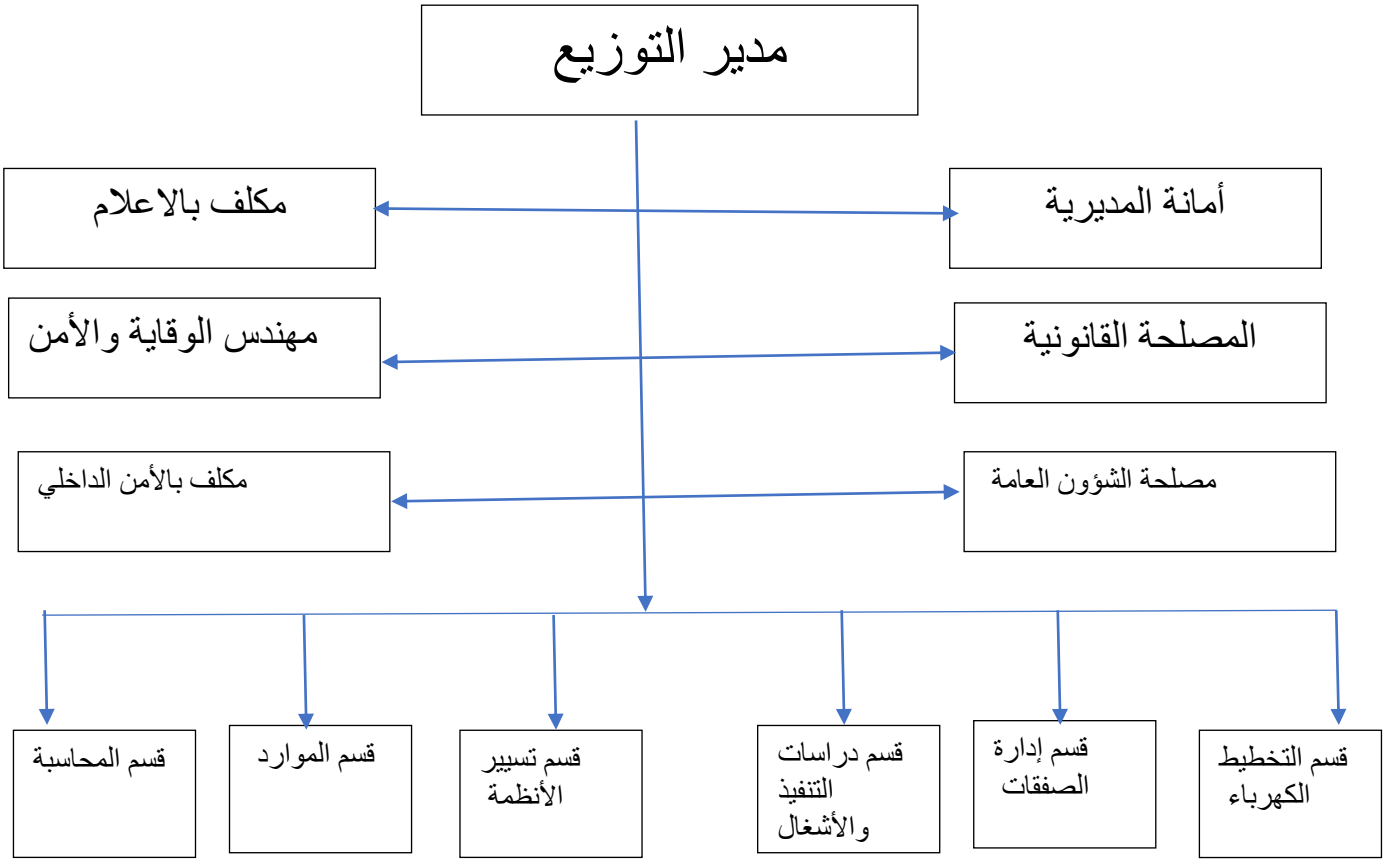
تتمثل أهداف المديرية في النقاط التالية[1]:

- السهر على تقديم و تطوير وتحديث أحسن الخدمات لمختلف أنواع الزبائن.
- تطوير و تعزيز شبكة التوزيع بإقليم الولاية و تفعيل كل نشاط له علاقة بالصناعات الكهربائية و الغازية.
- إنجاز المخططات الاستثمارية في أحالها المحددة.
- توفير بيئة عمل على تحصيل ديونها مع مختلف زبائنها في الآجال المتفق عليها و تحقيق أكبر أرباح ممكنة.
- مراعاة الجانب الاجتماعي تماشيا مع أهداف المؤسسة الأم.
- الحفاظ على مناصب الشغل و تحسين مستوى العمال.

[1] www.sdc.dz تاريخ الاطلاع : 2023/02/13

2 الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز بولاية المدية:

الشكل (3-1) : الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز بولاية المدية:



المصدر:من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

تحليل الهيكل التنظيمي[1] : ويتكون الهيكل التنظيمي العام للفرع من:

- **المدير العام:** يترأس الهيكل التنظيمي لشركة سونلغاز، ويعد المسؤول الأول على الوحدة وعلى القرارات المتعلقة سواء بمراكز الدعم أو مراكز التخزين.

- **قسم الموارد البشرية:** تعد نشأة سياسة الموارد البشرية و تؤمن مراقبة تخطيط و تطوير الموارد البشرية و تسهر على تنفيذها، وكذا تطوير الإصغاء و التركيز في ميدان العلاقات الاجتماعية المهنية و ظروف العمل.

[1] www.sdc.dz تاريخ الاطلاع : 2023/05/02

– **قسم التنمية و الإستراتجية حول أشغال الكهرباء والغاز** مكلف بإعداد الدراسات والتحاليل المستقبلية التي هي نفسها تعود إلى تزويد سونلغاز برؤية أفضل للمخاطر و الفرص على المدى المتوسط و الطويل و هي المكلفة بتحديد استراتجيات التنمية و التوزيع في عدة مجالات.

– **قسم الإدارة العامة:** تعد و تقوم بتطبيق السياسة و التنظيم المتعلق بميدان وسائل البنية التحتية السيارات و الوثائق التقنية و العلمية و تقوم بدور الرقابة التنفيذية.

– **قسم التسيير و المعلوماتية:** تحدد سياسة تنظيم و إدارة المنظمة و ذلك بتأمين مباشر العملية و انجاز الدراسات المتعلقة لهيكل و نظم التسيير بالإضافة إلى إعداد و اقتراح المخطط الإداري للنظم الإعلانية و الخطة المعلوماتية المناسبة.

– **قسم الاتصال** : مهمته تجسيد و تنفيذ العملية الاتصالية الضرورية لتبادل المعلومات فيما بين الموظفين و الأقسام داخل المديرية ، و ذلك بتوفير الوسائل و الأساليب الاتصالية المناسبة لهذه العملية.

– **قسم استغلال الكهرباء** مديرية نقل الكهرباء مكلفة بتسيير شبكة نقل الكهرباء و ذلك لتأمين مناسبة مقارنة باحتياجات النقل و الاحتياط.

– **قسم استغلال الغاز** تموين المحطات الكهربائية ووحدات التوزيع و الزبائن الصناعيين بالغاز الطبيعي الضروري لتلبية احتياجاتهم في أفضل ظروف التسيير نوعية الخدمة الأمن التكلفة.

– **قسم العلاقات التجارية:** تعد السياسة التجارية للمنظمة تتابع و تقيم تطبيقها ، كما تقوم بتنشيط الشبكة التجارية بعد قواعد و نظم المعلومات المتعلقة بالعلاقات بتسيير الزبائن الصناعيين و الحسابات الكبيرة للزبائن وتساهم في انجاز دراسات التعريفات و الأسعار.

– **قسم البحث و التطوير** مكلف بالدراسات و البحوث التطبيقية و الخبرات من أجل تحسين قابلية الفعالية و الأمنية للمنشآت و البيئة ، وكذلك تقوم بانجاز الدراسات

للاستعمال العقلاني للطاقة. قسم الأمن الداخلي: مسؤول عن توفير الأمن الداخلي للمؤسسة كما لها مسؤول عن هذا القسم يسهر على ضمان الأمن والاستقرار في العمل.

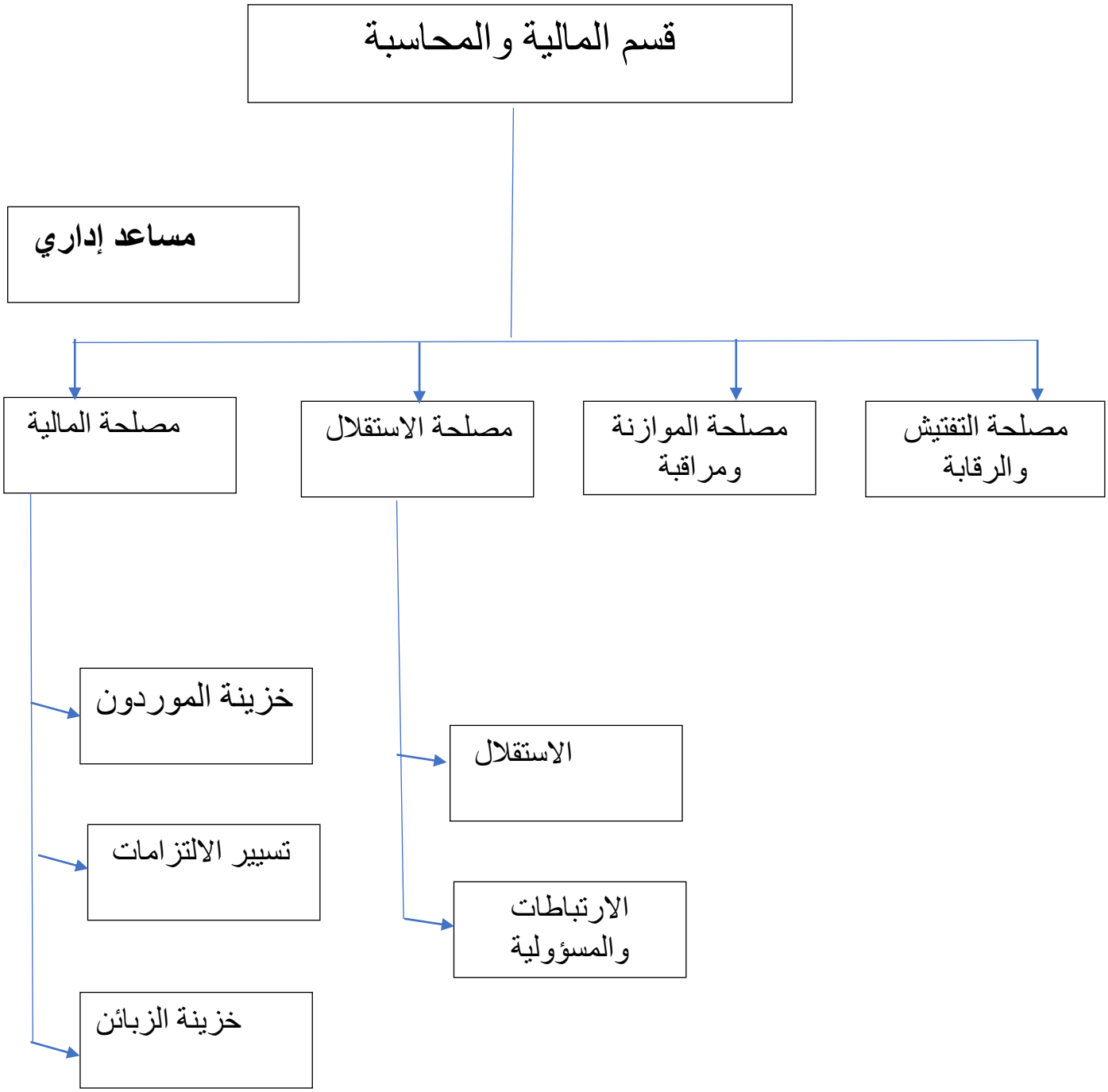
– **قسم التخطيط:** مهامه إعداد الخطط و الاستراتيجيات الطويلة المدى و القصيرة كالتخطيط للشؤون التي تعني بالبيع ، و شبكات الغاز والكهرباء ، و شبكة التوزيع.

– **قسم دراسة الصفقات:** يعني هذا القسم بدراسة كل الصفقات و التعاملات الخاصة بالمديرية و يعد القسم و يدرس كل الأشغال وصفقات و تعاملات المديرية التجارية مع زبائنها.

3 –الهيكل التنظيمي القسم المالية و المحاسبة لمديرية التوزيع المدية

ويشمل هذا الهيكل الفروع التابعة لقسم المالية و المحاسبة المديرية التوزيع بالمدية موضحة في الشكل الموالي:

الشكل (3-2): الهيكل التنظيمي القسم المالية و المحاسبة لمديرية التوزيع المدية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة .

2 تقديم قسم المالية و المحاسبة[1]:

قسم المالية و المحاسبة يهتم بتسجيل العمليات المحاسبية والقيام بأعمال نهايه السنه بالإضافة إلى إعداد القوائم المالية والجداول الملحقة حساب الضرائب و تقديم التصريحات و كذا الضمان الاجتماعي، إعداد الموازنات المديرية إعداد جدول التقارب البنكي والقيام بالمراقبة الدورية لمختلف الأقسام ، و يتفرع قسم المالية و المحاسبة إلى المصالح التالية:

- **المصالح المالية:**

المهام الأساسية لهذه المصلحة هي متابعة حركة الأموال سواء كانت بغرض استثماري أو استغلالي بحيث تخص كل عمليات الدفع أي التدفقات المالية التي تتعلق بالمؤسسة مع البنوك و مصالح البريد.

مصلحة الاستغلال المحاسبي

تقوم هاته المصلحة يجمع كل المعلومات و معالجتها محاسبيا مع مراعاة النظام المحاسن ومبادله ، بإتباع جميع مراحل التسجيل المحاسبي (بما فيها تسجيل عمليات المحاسبة التحليلية للوصول إلى القوائم المالية والتحديد النتيجة

مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير:

تنقسم أعمالها إلى قسمين:

أ- الموازنات التقديرية تسهر على إعداد موازنة تقديرية خلال فترة معينة ، سواء على المدى الطويل أبو القصير من ناحية التدفقات و مقارنتها مع الموازنات الفعلية الحساب الانحراف و لتقييم أداء المؤسسة.

ب-مراقبة التسيير مراقبة جميع العمليات و تحليل الوضعية للمؤسسة من خلال الجدول التحليلي و دراسة الحلول الممكنه ، و تحديد مراكز المسؤوليه وتحسين المردوديه في المؤسسه و تحليل الانحرافات و انتشاف أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- **مصلحة الفحص و المراقبة:**

تقوم هذه المصلحة بمراقبة عمليات التسيير لمختلف الأقسام و مدى احترام الإطار القانوني و المبادئ الأساسية لأدوات التسيير لكل قسم.

المبحث الثاني: الافصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية–

على غرار باقي المؤسسات الوطنية فإن مؤسسة سونلغاز ملزمة باعداد القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي (scf) والتي تتمثل في كل من قائمة الميزانية/ قائمة المركز المالي، وقائمة لحسابات النتائج (قائمة الدخل) ، قائمة التدفقات النقدية (جدول السيولة الخزينة) ، وقائمة تغير حقوق الملكية (تغير الاموال الخاصة) .

المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية–

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية نظرا الأهمية البيانات المالية التي تقدمها سواء للمستخدمين من داخل المؤسسة أو من خارجها لهذا يجب أن تكون معدة وفق ما جاء ما جاء في النظام المحاسبي المالي (scf)، حيث يلزم على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق هذا النظام أن تتولى اعداد هذه الميزانية سنويا ، ومن خلال قائمة الميزانية الخاصة بمؤسسة سونلغاز – فرع المدية – نلاحظ أن الهيكل العام لها قد عرض وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، حيث تضمنت بصفة منتظمة كل من عناصر الأصول (ملحق 5) وعناصر الخصوم (ملحق 6) لسنة 2021 وسنة 2020. وكذا عمودا خاصا بالاهتلاكات والمخزونات وفيما يلي عرض أصول وخصوم مؤسسة سونلغاز – فرع المدية– لدورتي 2021م و2020م

الجدول رقم (3-1): قائمة الميزانية العمومية لمؤسسة سونلغاز -فرع المدية- أصول

سنتي2021/2020 **الوحدة:دج**

الأحوال	ملاحظة	اجمالي 2021	امتلاك2021	صافي 2021	صافي 2020
الأموال غير متداولة					
تثبيتات معنوية					
تكاليف التطوير					
برامج الكمبيوتر ما يماثلها		910.41 4421	940.27 2947	1473970.14	2947940.27
تثبيتات مادية					
اراضي		10034098.58		10034098.58	10034098.58
عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي		77634388.00	51178469.08	26455918.92	27959924.40
مباني		608202863.54	181880624.94	426322238.60	418309609.33
معدات وأدوات		28421620977.48	15312693267.68	13108927709.80	12987327539.86
تثبيتات مادية اخرى		249388862.67	1990397599.48	1302991263.19	1211716521.42
تثبيتات يجري انجازها		3212271502.64		3212271502.64	1639608986.32
تثبيتات مالية					
سندات المساهمة المعنوية بواسطة المعادلة (مؤسسات المشاركة)					
الأوراق المالية الاستثمارية والذمة المدينة ذات صلة					
سندات اخرى مثبتة					
قروض واصول مالية اخرى غير جارية					

مجموع اصول غير متداولة		34827574603.32	1673909701.45	18088476701.87	16297904620.18
الاصول الجارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		648665.84		648665.84	73924408.56
حسابات دائنة وسنادات مماثلة					
الزبائن		4523986873.85	267777253.75	4256209620.10	4102991188.24
حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة		0.00		0.00	0.00
المدينون الاخرون		49431062.77	11798327.05	37632735.72	18782411.28
الضرائب وما شابهها		170671584.61		170671584.61	130900226.43
اصول متداول اخرى		0.00		0.00	0.00
الموجودات وما شابهها					
الاموال الموضفة والاصول المالية التجارية					
الخزينة		86654728.39	699359.63	85955368.76	137186895.66
المجموع الاصول الجارية		4831392915.46	280274940.43	4551117975.03	4463785130.17
المجموع العام للاصول		39658967518.78	17019372841.88	22639594676.90	20761689.750.35

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (5)

الجدول رقم (3-2) : قائمة الميزانية العمومية لمؤسسة سونلغاز -فرع المدية- خصوم 2021/2020 الوحدة:دج

الخصوم	2021	2020
رؤوس الاموال الخاصة		
رأس مال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات فرق اعادة التقييم	609178902.10	609178902.10
نتيجة الصافية	-1392284981.22	0.00

الارباح المحتجزة	-10201486.06	-10201486.06
الحساب المستغل	15065928635.74	13299619139.93
مجموع رؤوس الاموال الخاصة	14272621070.58	13898596555.97
الخصوم الغير جارية		
قروض وديون مالية	108133755.58	96466801.17
ديون اخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	4619798342.99	4148385249.36
مجموع الخصوم غير جارية	4727932098.57	4244852050.53
الخصوم الجارية		
الموردون وحسابات ملحقة	1496295851.89	615394542.58
ضرائب	272340582.28	154917659.33
ديون المرتبطة بحسابات المجمع	0.00	0.00
ديون اخرى	1870406073.60	1847928941.94
خزينة سلبية	0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية	3639041507.77	2618241143.85
المجموع العام للخصوم	22639594676.90	20761689750.35

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم 6.

أولا الأصول:

من خلال الميزانية العمومية لمؤسسة سونلغاز فرع المدية لسنة 2021 نلاحظ أن الأصول مرتبة حسب درجة سيولتها من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة، حيث ميزت بين الأصول الغير الجارية والأصول الجارية ومن خلال هذه القائمة يظهر مجموع أصول سنة 2021

ب**22639594676.9** دج مقابل مجموع الأصول في سنة 2020- 20761689750.35 دج أي انه لا يوجد تدهور في القيمة الصافية لهذه الاصول.

الاصول غير جارية: والمتمثلة في:

- التثبيتات المعنوية: نلاحظ انخفاض في قيمة التثبيتات المعنوية بقيمة **1473970.13دج**

- التثبيتات المادية: والمتمثلة في أراضي، مباني، آلات ومعدات ، تثبيتات مادية أخرى كما هي موضحة في الميزانية، حيث نلاحظ ارتفاع قيمتها الاجمالية بمقدار **1790572081.69دج**

- التثبيتات المالية: والمتمثلة في أوراق مالية استثمارية، سندات أخرى، قروض وأصول مالية أخرى غير جارية كما هو موضح في الميزانية اعلاه.

- الاصول الجارية: والمتمثلة في :

- المخزونات: من خلال الميزانية العامة يظهر لنا اجمالي المخزونات 2021 بقيمة **648665.84دج** وفي سنة 2020 يظهر بقيمة **73924408.56دج** حيث نلاحظ انخفاض في قيمتها بمقدار **73275742.24دج**

- الزبائن: من خلال الميزانية نلاحظ قيمة الزبائن قد ارتفع بمقدار **153218432دج** مقارنة سنة 2020 وكذلك حساب الضرائب ارتفعت بمقدار **39771358.18دج** مقارنة بسنة 2020.

- الخزينة: قدرت خزينة المؤسسة لسنة 2021 ب **85955368.76دج** بينما في سنة 2020 قدرت ب **137186895.66دج** أي قيمتها انخفضت بمقدار **51231526.9**

ثانيا: الخصوم

- رؤوس الاصول الخاصة:

ظهرت الاموال الخاصة في الميزانية العامة لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية- سنة 2020 بمبلغ قدره **13898596555.97دج** وسنة 2021 بمبلغ قدره

14272621070.56دج نلاحظ أن هناك ارتفاع في قيمة الأموال الخاصة للمؤسسة بمقدار **374024514.59دج**

– خصوم غير جارية: نلاحظ ان الخصوم الغير جارية لمؤسسة سونلغاز قد شهدت ارتفاعا قدره**483080048.09دج**

– الخصوم الجارية: أيضا شهدت ارتفاعا **قدره 1020800364.08دج سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.**

بناءً على ميزانية مؤسسة سونلغاز – فرع المدية – نلاحظ منها:

– قد قامت بعرض الميزانية لسنتين متتاليتين 2020و2021 وهذا يسمح لمختلف المستخدمين باجراء مقارنة بكل سهولة ويسمح بتحليل قوائمها واتخاذ القرارات المناسبة بناءا على نتائج هذا التحليل.

– تم عرض المعلومات المالية في الميزانية بطريقة مختصرة وواضحة. حيث صنفت الأموال الخاصة بها الى الاصول غير جارية الى اصول غير جارية تحت حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل والموجهة للاستعمال المستمر، وأصول جارية تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها خلال دورة استغلال، بينما صنفت الخصوم إلى خصوم غير جارية يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة والتي تستحق خلال السنة وخصوم جارية يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال. وهذا ما يتوافق مع المبادئ المحاسبية التي جاءت في النظام المحاسبي المالي استجابة لمعايير المحاسبة الدولية. مما سهل عملية قراءة وفهم هذه القائمة.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز– فرع المدية–

أولا: جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (3-3): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية-سنتي 2021/2020.

الوحدة:دج

البيان	ملاحظة	2021	2020
المبيعات والمنتجات		5521408863.16	4915011179.63
الانتاج المثبت		0.00	364798.29
منحة التشغيل		0.00	
1- انتاج السنة المالية		2798722460.82	2094095430.66
مشتريات مستهلكة		-71861126.09	-41379795.02
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		-370382076.98	-421738698.61
2-استهلاكات السنة المالية		-1342135153.89	-1236966277.60
3-القيمة المضافة في الاستغلال		1456587306.93	857129153.06
اعوان المستخدمين		-494368672.67	-1297933773.71
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		-102374753.06	-98907541.52
4-الفائض المالي عن الاستغلال		-140129118.80	-539712162.17
المنتجات العملياتية الأخرى		225987914.61	216611598.28
اعباء عملياتية اخرى		-25911884.38	-20693336.60
المخصصات للاملتاكات والمؤونات		-1477109876.32	-1127100321.71
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات		24877983.67	227433133.96
5- النتيجة العملياتية		-1392284981.22	-1243461088.24
أعباء مالية		0.00	0.00
6- النتيجة المالية		0.00	0.00
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		-1392284981.22	-1243461088.24

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
ضرائب اخرى			
مجموع المنتجات من الانشطة العادية		**6142698156.58**	**5593747890.23**
مجموع اعباء الانشطة العادية		**-7534983137.80**	**-6837208978.47**
النتيجة الصافية للانشطة العادية		**-1392284981.22**	**-1243461088.24**
النتيجة الصافية للسنة المالية		**-1392284981.22**	**-1243461088.24**

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (7).

جدول حساب النتائج (قائمة الدخل) لمؤسسة سونلغاز –فرع المدية– نلاحظ أن هذه القائمة تضم عشرة أرصدة وذلك حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي(scf)حيث تم عرض هذه القائمة في شكل جدول يضم دورتين 2020–2021 وتم تفريق فيه عناصر المصروفات والارادات وكذلك الأنشطة العادية والغير العادية، حيث نلاحظ أن المؤسسة سجلت نتيجة عادية من خلال ممارستها للأنشطة الرئيسية بحث لم تعتمد على أي أنشطة أخرى مما أدى بها ألى عدم تسجيل أي نتيجة غير عادية.

وحسب هذه القائمة نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية 2021 تقدر ب **1392284981.22**- بينما سنة 2020 **1243461088.24**- نلاحظ أنها حققت خسائر في كلا سنتين.

ثانيا: قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم المالية التي ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات باعدادها بهدف اعطاء مستعملي القوائم المالية معلومات بشأن استخدام الاموال خلال السنة وفيما يلي عرض :

جدول رقم (3–4) : قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– في 2021/2020

البيانات	ملاحظة	2021	2020
تدفقات أموال الخزينة المتآتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		3176677405.78	2341406363.27
تحصيلات أخرى		148372573.28	60676325.99
المبالغ المدفوعة للموردين ومستخدمين		1143975579.86	744540906.09
مدفوعات أخرى		138535509.89	100786156.06
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة		985235.87	20914994.81
الضرائب على النتائج المدفوعة			
الضرائب أخرى مدفوعة		90729068.50	112283206.00
التدفق النقدي من قبل البنود غير العادية		1950824584.94	1423557426.30
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		1950824584.94	1423557426.30
تدفقات أموال الخزينة المتآتية من الأنشطة الاستثمارية			
محسوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		1945491660.38	1509443309.42
التحصيلات عن عملية التنازل عن تثبيتات عينية ومعنوية		0.00	0.00
محسوبات عن اقتناء تثبيتات المالية		-1945491660.38	-1509443309.42
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
منح الاستثمار		0.00	0.00
توزيعات ارباح		0.00	0.00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتآتية من الانشطة الاستثمارية			
تدفقات أموال الخزينة المتآتية من الأنشطة التمويلية			

تحصيلات إصدار الاسهم		0.00	0.00
توزيعات أرباح وتوزيعات أخرى		0.00	0.00
تسديد قروض وديون مماثلة			
تلقي دعم التشغيل			
مقبوضات من نقد الجماعي			
المقبوضات ين الوحدات		4911691484.04	2496253556.61
المدفوعات بين الوحدات		8393051948.03	5082189310.97
صافي تدفقات أموال الخزينة المتآتية من الانشطة التمويل		-3476027539.43	-2671821637.58
فروق الاخطاء المحاسبية		0.00	0.00
تغير أموال الخزينة في الفترة		-3476027539.43	-2671821637.58
أموال الخزينة عند افتتاح السنة المالية		138322309.72	104771186.66
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية		86654728.39	138322309.72
تغيير أموال الخزينة خلال الفترة		33551123.06	-51667581.33

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (8)

تعتبر هذه القائمة مستحدثة جاءت كبديل لقائمة جدول التمويل هدفها مراقبة التدفقات النقدية للخزينة ورصيد آخر المدة للخزينة، ومن خلال هذه القائمة نلاحظ ان مؤسسة سونلغاز – فرع المدية– يكتفي بإعدادها حسب الطريقة المباشرة وقد قامت بعرضها وفق ما جاء به النظام المحاسبي، حيث تم التمييز بين التدفقات المالية التي تتولد عن الأنشطة العملياتية والتدفقات التي تتولد عن الأنشطة الاستثمار وكذا التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويل، وتم تقديم الفصول لدخول وخروج الأموال الاجمالية قصد ابراز التدفق المالي الصافي للخزينة.

المطلب الثالث: عرض قائمة تغيير الاموال الخاصة لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية–

أولا: عرض قائمة تغير الاموال الخاصة

الجدول رقم (3-5): قائمة تغير الأموال الخاصة لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية- سنتي 2021/2020.

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق تقسيم	فارق اعادة التقسيم	احتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2019					609178902.10	-10201486.06
تتغير في طريقة المحاسبة						0.00
اعادة تقسيم الاصول الثابتة					0.00	
الارباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
الرصيد في 31 ديسمبر 2021					609178902.10	-10201486.06
تفسير طريقة المحاسبة						0.00
اعادة تقسيم الاصول ثابتة					0.00	
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
الرصيد في 31 ديسمبر 2021					609178902.10	-10201486.06

المصدر: من اعداد الطلبة الملحق (8).

نلاحظ أن قائمة تغير الاموال الخاصة لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية – تضمنت مختلف الحركات التي أثرت في كل فصل من فصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بها خلال السنة المالية، حيث تضمنت هذه القائمة على عنصر النتيجةوفارق اعادة تقسيم وقدرت النتيجة **10201486.06- دج.**

تسمح هذه القائمة لمختلف المستخدمين بمعرفة:

- تطور رأس المال الشركة من سنة لأخرى

- سياسة توزيع الأرباح الخاصة بها وكذلك اتجاهات احتياطاتها.
- سهولة نشر وتبسيط المعلومة مما يزيد من مفهوميتها وثقتها لدى متعاملي الاسواق المالية.

المبحث الثالث: مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات في القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية–

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفهومة لمختلف المستخدمين، وبناء على المبحث السابق الذي قمنا فيه بعرض القوائم سوف نقوم باختبار مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات بمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– وقدرتها على تقديم معلومات تتميز بهذه الخصائص في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مدى توفر خاصيتي القابلية للفهم والملائمة في القوائم المالية بمؤسسة سونلغاز – فرع المدية–

أولا: خاصية القابلية للفهم

تعد خاصية القابلية للفهم أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في القوائم المالية، وبناءا على المبحث السابق التي تم فيه عرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– نلاحظ أنها تتوفر على المعلومات التي تسهل عملية فهمها، فمن حيث الشكل نلاحظ أنها تتوافق مع النموذج المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي(SCF) ، حيث تضمنت ميزانية المؤسسة كل المجاميع المطلوبة في جانبي الأصول والخصوم بصورة واضحة ومرتبة بشكل صحيح، كما تم الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية وتوضيح المبالغ الإجمالية والصافية من الإهتلاكات والمؤونات وهذا ما يسمح بقراءة جيدة لهذه القوائم دون أي غموض أو إشكال، ونفس الشيء بالنسبة للقوائم المالية الأخرى فهي كذلك معدة حسب النموذج المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي (SCF) .

أما فيما يخص المحتوى فإنه يجب أن تتضمن القوائم المالية العناصر المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي (SCF) كما يلي:

قائمة الميزانية:

يجب أن تحتوي الميزانية في جانب الأصول على:

- التثبيتات المعنوية والتثبيتات العينية.
- الإهتلاكات.
- المساهمات
- الأصول المالية،
- المخزونات.
- أصول الضريبة.
- الزبائن ومدينون الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.

أما في جانب الخصوم فيجب أن تحتوي على:

- رؤوس الأموال الخاصة.
- خصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة
- الموردون والدائنون الآخرون.
- الموردون والدائنون الآخرون .
- خصوم الضريبة.
- المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة منتجات مثبتة مسيقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.

من خلال الاطلاع على ميزانية مؤسسة سونلغاز – فرع المدية– – الدورتي 2021 م و2022م تلاحظ

أن كل العناصر التي نص عليها النظام المحاسبي المالي موجودة.

- **جدول حسابات التتائج**

يجب أن يتضمن جدول حسابات النتائج العناصر التالية:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها من أجل تحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين .
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع .
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– توفر جميع العناصر السابقة الذكر.

- **جدول تدفقات الخزينة:**

يجب أن يتضمن جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها كما يلي:

– التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

– التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار عمليات سحب الأموال أو تحصيلها عن بيع أصول طويلة الأجل).

– التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل الأنشطة) التي تؤدي إلى تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

– تدفقات الأموال المتأتية من فوائد وحصص الأسهم، تقدم كل على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

نلاحظ أنه قد تم إظهار هذه العناصر في جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– ، أما بالنسبة للسياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية فإن مؤسسة سونلغاز – فرع المدية– وبناءً على تصريح المحاسب الخاص بها فإن السياسات عند إعداد القوائم المالية هي:

– تقيم تثبيتات المؤسسة على أساس التكلفة التاريخية.

– يتم تطبيق طريقة الإهتلاك الثابت.

– يتم تقييم مخزونات المؤسسة بالاعتماد على طريقة التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال ذلك حسب توجيهات الشركة الأم، وتعتبر طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) مسموحة في المؤسسة، بينما طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا (LIFO) فهي غير مسموح بها.

– يتم إعداد جدول حسابات النتائج في المؤسسة حسب الطبيعة .

– يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة.

– تعترف المؤسسة بالمبيعات عند عملية البيع خروج البضاعة من المخازن وليس عند عملية التحصيل،أي تعتمد على وصل التسليم وليس على الفاتورة.

وكذلك يبين ملحق ربط الحسابات BALANCE DES COMPTES تفسيرا لمجاميع الأرقام الموجودة في القوائم المالية ومن أمثلة ذلك:

ظهر حساب الزبائن في الميزانية لسنة 2021 بمبلغ اجمالي يقدر ب **4523986873.85دج** تم تفصيله في ملحق ربط الحسابات BALANCE DES COMPTES كما يلي:

الجدول رقم (3-6) : زبائن مؤسسة سونلغاز

حساب	زبائن المؤسسة	المبالغ
411	الزبائن	3161338319.12
413	الزبائن وسندات المطلوب تحصيلها	73411.26
416	الزبائن المشكوك فيهم	67017002.31
418	الزبائن، منتجات التي لم تعد فواتيرها	1295558141.16
419	الزبائن الدائنون	1152364697.79
	المجموع	4523986873.85

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق رقم (10):

يمكن القول أن مؤسسة سونلغاز – فرع المدية– تأخذ بعين الاعتبار مختلف الإجراءات التي تسهل عملية فهم المعلومات الموجودة بالقوائم المالية لمختلف المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها.

ثانيا: خاصية الملائمة

تعتبر معلومات ملائمة إذا كانت قادرة على التأثير في اتجاه القرار، حيث أن غيابها يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من قبل مستخدم معين وكذلك إذا ساهمت في توقعات عن النتائج التي سوف تترتب سواء من الأحداث الماضية أو الحالية المستقبلية وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تصل إلى المستخدمين في الوقت المناسب وهذا ما يعرف بخاصية التوقيت الملائم أو المناسب، أيضا لكي تكون المعلومات ملائمة يشترط القيمة التنبؤية للمعلومة المالية، وبناءا على هذه الخاصية فإن النظام المحاسبي المالي نص على أنه يجب أن تعد القوائم المالية قبل 30 أفريل من كل سنة في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ اغلاق الدورة دون أي تأخير، ومن خلال المقابلة المجراة مع رئيس قسم المحاسبة والمالية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية–في اطار الدراسة التي قمنا بها فإنه تم الالتزام بهذا التاريخ خلال الفترة محل الدراسة ودون تأخير وذلك حتى لا تفقد المعلومات

منفعتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار وكذلك المساهمة في التنبؤ بالمستقبل وتصحيح التوقعات السابقة.

وكمثال على ذلك وبناء على الملحق (11) نلاحظ أن مؤسسة سونلغاز – فرع المدية– حققت النتائج التالية:

الجدول رقم (3–7) : نتائج مؤسسة سونلغاز – فرع المدية – لعدة سنوات

السنوات	النتيجة
2016	**-871342695.75**
2017	**-1299757983.59**
2018	**-1006205070.86**
2019	**-1489483086.63**
2020	**-1243461088.24**
2021	**-1392284981.22**

المصدر من اعداد طالبين بالاعتماد على الملاحق (11)

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤسسة سونلغاز فرع المدية حققت خسائر متتالية، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تتكتم عن اظهار الخسائر للمستخدمين للقوائم المالية، وقد اعتمدت المؤسسة على المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة من أجل التنبؤ بالنتائج المستقبلية وسعي لتحسين وضعها المالي.

المطلب الثاني: مدى توفر خاصيتي القابلية للمقارنة والموثوقية في القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية –

أولا: خاصية القابلية للمقارنة

تكون المعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسات مفيدة إذا أمكن مقارنتها مع معلومات السنوات السابقة للمؤسسة نفسها أو المؤسسات الممارسة لنفس النشاط، حيث

يؤدي اختلاف الطرق المحاسبية إلى تقديم نتائج متباينة عن الحقائق الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى نتائج مضللة.

لهذا يعتبر الإفصاح عن الطرق المتبعة من قبل المؤسسة الوسيلة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية من مقارنتها ، و لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لهذه الخاصية وذلك من خلال:

- نلاحظ أن كل بند في القوائم المالية يتضمن المبلغ المتعلق بالسنة السابقة وهذا ما يسمح بإجراء المقارنة.
- نلاحظ ثبات استخدام الطرق المحاسبية من دورة لأخرى.

من خلال الإطلاع على القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز فرع المدية وبناء على تصريح المحاسب فإن المؤسسة تتبع نفس طرق التقييم مند بدأ تطبييق النظام المحاسبي المالي سنة 2010م، فهي تعتمد على طريقة الإهتلاك الثابت الحساب الإهتلاكات وطريقة التكلفة التاريخية للتقييم بالنسبة للتثبيتات والمخزونات، وتقوم بعرض القوائم المالية الخاصة بها وفق النماذج المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي حيث تقوم بإعداد جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وجدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة، وتتضمن كذلك هذه القوائم (ميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات النقدية، جدول التغيرات في رؤوس الأموال المبالغ المقارنة لدورات السابقة من أجل تسهيل المقارنة مع الدورة الحالية.

ثانيا : خاصية الموثوقية

تعد القوائم المالية أكثر موثوقية إذا كانت مدعمة برأي محافظ الحسابات، حيث يعتبر التقرير المعد من طرفه الدليل القاطع على مدى عدالة القوائم المالية ككل ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمالها من ربح وخسارة.

وفي هذا الاطار فإن مؤسسة سونلغاز – فرع المدية– وباعتماد على تقرير محافظ الحسابات فإنه يصرح ويصادق على ودقة الحسابات التي تخضع لشهادة قانونية من مجلس الإدارة للمؤسسة، مع الأخذ بعين الإعتبار بعض التحفضات الخاصة والتوصيات التي تساعد على تقديم معلومات أكثر موثوقية

وحسب ما صرح به رئيس قسم المحاسبة والمالية لمؤسسة سونلغاز فإن محافظ الحسابات وبناءا على التقرير الذي اعده سنة 2021 فقد قدم ملاحظات نذكر منها ما يلي:

- تطهير القوائم المالية من حقوق والديون
- متابعة الحقوق والديون التي للمؤسسة وعليها وعدم اهمالها
- التخلص من العتاد وتثبيتات الغير المستعملة (اهتلكت) بالبيع
- تحيين عقود الملكية لصالح المؤسسة بالاسم الجديد.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في مؤسسة سونلغاز – فرع المدية – تم في هذا الفصل عرض القوائم المالية للمؤسسة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومحاولة التأكد من مدى التزامها بمبدأ الافصاح المحاسبي في قوائمها من خلال المعلومات التي تتضمنها وتقدمها إلى مختلف المستخدمين سواء الدخليين أو الخارجيين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الرئيسية وذلك لتوفر هذه المعلومات على الخصائص النوعية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي من قابلية للفهم وملائمة وقابلية للمقارنة والموثوقية.

وبناءا على هذه الدراسة وكنتيجة نقول أن المؤسسة التزمت بالافصاحات المتعلقة بالقوائم المالية حيث قامت المؤسسة باعداد القوائم الخمسة التي نص عليها النظام المحاسبي المالي (الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير في رؤوس الأموال) مما يتوافق مع معايير المحاسبية الدولية وهذا ما أدى إلى عرض قوائم مالية تتضمن معلومات مالية تتصف بالجودة وتتوفر على الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة الإقتصادية أدت بالجزائر إلى وضع نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية ويسد النقائص الموجودة في المخطط الوطني (pnc) والهدف من تبنيه هو اظهار القوائم المالية التي تقوم المؤسسة باعدادها وعرضها بدقة ووضوح لكل من له علاقة بالمؤسسة ويعد الافصاح المحاسبي من بين أهم المبادئ المحاسبية الذي يلقى اهتماما كبيرا وذلك من أجل توفير القدر الملائم من المعلومات المحاسبة والمالية عن المؤسسة مما يساعد مختلف الأطراف من داخل المؤسسة أو خارجها على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة على ضوء هذه المعلومات، وقد حاولنا في دراستنا هذه تحديد ودراسة أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية وذلك عبر الإجابة عن تساؤلات تمثل إشكالية الدراسة وللإجابة عليها قمنا بتقسيم دراستنا إلى جزئين جزء نظري وجزء تطبيقي في الجزء النظري حاولنا الإحاطة باشكالية البحث من وجهتها النظرية فبدأنا في الفصل الأول من بالإلمام بمفهوم النظام المحاسبي ومتطلباته، أما في الفصل الثاني فحاولنا إبراز مفهوم المعلومة المالية وقياسها وجودتها وأهم العوامل المؤثرة على جودتها كما تطرقنا إلى أساسيات حول نظم المعلومات المالية.

وبعد عرض أهم الجوانب النظرية لموضوعنا ثم دعم هذه الدراسة والتعمق أكثر في إشكاليتها والإحاطة بها من جوانبها المختلفة من خلال دراسة حالة مؤسسة سونلغاز فرع المدية، وفي الأخير تم الإنتقال إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، وتفسير النتائج والفرضيات وتقديم الإقتراحات.

وانطلاقا من دراستنا لهذين الجزئين يمكن عرض النتائج التالية:

الجانب النظري:

ومن خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في ما يلي:

- يعتبر الافصاح المحاسبي آلية لتوصيل المعلومات المحاسبية والمالية لكافة المستخدمين المستفيدين منها وذلك بأكثر دقة ومصداقية وموثوقية.

- إن التزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات وقابليتها للتحقق وبالتالي بعث ثقة للمستثمر لها.

- النظام المحاسبي المالي يهدف إلى اعداد قوائم مالية تقدم صور واضحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتزود مستخدمي هذه القوائم بكافة المعلومات الصحيحة والثقافة والموثوقة التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم.

- تبني الجزائر لنظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية يهدف إلى اندماجها أكثر في الإقتصاد العالمي.

- المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملزمة بالإفصاح عن جميع المعلومات المالية والمحاسبية التي تتعلق بكل من الميزانية ، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغير الأموال الخاصة.

- إن المعلومات والتي على ضوئها يتم تقييم المؤسسات من حيث أدائها ووضعها المالي وهي هذه المعلومات في التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة والتي يجب ان تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن الإسناد إليها في القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

الجانب التطبيقي:

- تعد مؤسسة سونلغاز قوائمها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي وهذا يرفع من جودة قوائمها.

- تعمل مؤسسة سونلغاز على تحسين جودة معلوماتها وذلك بالإفضاح عنها في الوقت المناسب ودون أي غموض.

- يساهم الإفصاح المحاسبي على تحسين سمعة المؤسسة الإقتصادية لدى العملاء، وكذلك تحسين قدرتها على الحصول على التمويل والقروض.

- تلتزم مؤسسة سونلغاز بالإفصاح عن معلوماتها المالية.

- يبقى الإفصاح المحاسبي يواجه صعوبات في تطبيقه في المؤسسات الجزائرية الإقتصادية أو أنها تقصر في هذا المبدأ الحسابي المهم.

نتائج اختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى: المتعلقة بأهداف النظام المحاسبي والذي يهدف بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وترقيته من أجل تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية والمالية بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية. فقد تحققت من خلال دراستنا للفصل النظري فالنظام المحاسبي يهدف لجملة من الاهداف المهمة منها العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات أيضا يهدف لاعطاء معلومات صحيحة وموثوقة و شفافية تلبي حاجيات كافة المستخدمين لها.
- بخصوص الفرضية الثانية: المتعلقة بأهمية الالتزام بمبدأ الافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية، إذ يحقق الافصاح المحاسبي الشفافية والتي تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وذلك من أجل الحفاظ على مصالح مختلف المستخدمين،فقد تحقق من خلال دراستنا للفصل الأول

– الخاص بالإفصاح المحاسبي، كما يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الافصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات.

- بخصوص الفرضية الثالثة: والتي تنص على وجود أثر ايجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على تحقيق الافصاح المحاسبي، فقد تحققت أيضا وذلك من خلال الدراسة الميدانية في مؤسسة سونلغاز – فرع المدية– فمن خلال عرض القوائم المالية للمؤسسة تبين أنها تطبق قواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي في اعدادها، ومن خلال مقابلة الموظفين لاحظنا أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي تاثير ايجابي لكن بشكل متوسط، فلا يمكن أن يحقق ضمان جودة ومصداقية المعلومات المالية إلا من خلال اصلاح الواقع الاقتصادي بالإضافة إلى اصلاح المؤسسات من الداخل.

- **التوصيات:**

- ضرورة التزام المؤسسات بتوضيح المبادئ المحاسبة المتبعة في اعداد القوائم المالية ضمن الايضاحات المتممة لها.

- ضرورة اعطاء اهتمام كبير للافصاح المحاسبي في الجزائر عن المعلومات المالية لما له من فوائد كثير سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- وضع اجراءات تمنع عملية التلاعب في الافصاح عن المعلومات المحاسبية وتضمن تقديمها لجميع الأطراف دون أي تحايل أو تمييز.
- توضيح محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين لمدى عرض المؤسسات لبياناتها بما يتماشى ومتطلبات الافصاح المحاسبي.
- اخضاع المؤسسات الاقتصادية للعديد من الرقابة من أجل ضمان سير الأعمال بشكل سليم وذلك من أجل الحصول على معلومات ذات جودة عالية.

آفاق الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع يمكن القول أنه يمكن القيام بدراسات أخرى تميز جوانب أخرى بموضوع الافصاح المحاسبي، وبذلك نقترح بعض العنواوين:

- تأثير الافصاح المحاسبي على قرار الاستثمار في السوق المالي.
- مدى التزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الافصاح وفق المعايير المحاسبة الدولية.
- مقارنة اقتصاد مؤسساته الإقتصادية تلتزم بالإفصاح المحاسبي بالاقتصاد يحول دون ذلك.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- عطا الله اليد، نظم المعلومات المالية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، 2009.

2- محمد المبروك أبوزيد ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ المملكة العربية السعودية، 2011.

3- محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية، الطبعة الأولى، توزيع منشأة المعارف بالاسكندرية/ مصر، 2003.

4- مصطفى يوسف كافي، نظم المعلومات المالية، دار المناهج للنشر ، الأردن، 2001.

5- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس ،المحاسبة الدولية التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2001.

6- صباح رحيمة محسن، نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بيانتها، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2010.

ثانيا: الأطروحات ورسائل جامعية:

1- بلال شيخة بلقاسم، وخالد عبد الباري، وعبد الحق عرشي، النظام المحاسبي المالي scf وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبة، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ، محاسبة جامعة لخضر بالوادي.

2- بولجبيب عادلن دور المعايير المحاسبية في تحقيق جودة المعلومة المالية، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة 2، 2014.

3- خرشيش فاتح، دور النظام المحاسبي المالي scf في تحسين جودة المعلومة المالية ، مذكر ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير في تخصص ادارة اعمال مالية ، جامعة 8 ماي قالمة ، 2015، 2016.

4- زروقي صليحة، معسكري ليلى، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة المعلومة المثالية في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة المدية، 2019-2020.

5- عبد الحليم سعيدي محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2014، 2015.

6- عمروش صبرينة، الافصاح المحاسبي وأثره على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية أطروحة دكتوراه جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2021، 2022.

7- ناصر محمد علي مجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 2008.

8- نوال صباحيي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية **(IFRS/IAS)** وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.

9- والي مريم وعزيزان حميدة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص محاسبة بعنوان دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق الافصاح في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2015، 2016.

ثالثا- مجلات:

1- احمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة الجزائر ، الجزائر 2010.

2- بن بخمة سليمان، برحال عبد الوهاب، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي واشكالية الوصول إلى مستويات جودة الاعلام المالي داخل البيئة المؤسسة في الجزائر، مجلة الآفاق الدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، الجزائر.

3- رحمة ليلى هيدوب ومحمد زرقون، الحكومة كآلية لرفع مستوى الافصاح الاختياري في القوائم المالية مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 1، المجلد 2، 2017.

4- عبد القادر بسبع وبن علية بن عيسى، «دور الإفصاح في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية وأثره على زيادة كفاءة الأسواق المالية»، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 1، العدد 1 ،2017.

5- عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد الاول، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

6- كريم عيسى سيروان وآخرون، «دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كوردستان/ العراق»، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2 ،2017.

7- محمد المعتز المجتبى إبراهيم، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 6، العدد السادس عشر، 2015.

8- نور الدين أحمد قايد ولبنى بن زاف، «دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد11، العدد1، 2018.

9- هجيرة بوزينة، واقع القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، مجلة 8، عدد 2 ، 2014.

10- وليد نابي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الاكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 207.

رابعا: ملتقيات:

- عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32 و39 وحول الصنف 1 و5، الملتقى العلمي الدولي حول " الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة، 2011.

خامسا- مراسيم وقوانين

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 74.

سادسا: مواقع الكترونية:

1- شفيق مصطفى، الإفصاح في التقارير المالية، تاريخ الاطلاع: 03- 03- 2023، على الموقع:

www. Ksau.info/vb/archive/index.php/t7185.html

الملاحق

الملحق رقم 01: قائمة الميزانية ، جانب أصول لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– سنتي 2020، 2021[1]

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 20/03/2022 15.07.05

BILAN ACTIF **Provisoire**

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 910,41	2 947 940,27	1 473 970,14	2 947 940,27
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		77 634 388,00	51 178 469,08	26 455 918,92	27 959 924,40
Constructions (Batiments et ouvrages		608 202 863,54	181 880 624,94	426 322 238,60	418 309 609,33
Installations techniques, matériel et outillage		28 421 620 977,48	15 312 693 267,68	13 108 927 709,80	12 987 327 539,86
Autres immobilisations corporelles		2 493 388 862,67	1 190 397 599,48	1 302 991 263,19	1 211 716 521,42
Immobilisations en cours		3 212 271 502,64		3 212 271 502,64	1 639 608 986,32
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 827 574 603,32	16 739 097 901,45	18 088 476 701,87	16 297 904 620,18
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		648 665,84		648 665,84	73 924 408,56
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 523 986 873,85	267 777 253,75	4 256 209 620,10	4 102 991 188,24
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		49 431 062,77	11 798 327,05	37 632 735,72	18 782 411,25
Impôts		170 671 584,61		170 671 584,61	130 900 226,43
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		86 654 728,39	699 359,63	85 955 368,76	137 186 895,66
TOTAL ACTIF COURANT		4 831 392 915,46	280 274 940,43	4 551 117 975,03	4 463 785 130,17
TOTAL GENERAL ACTIF		39 658 967 518,78	17 019 372 841,88	22 639 594 676,90	20 761 689 750,35

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الملحق رقم 02:قائمة الميزانية، جانب الخصوم لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– سنتي 2020، 2021.

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 20/03/2022 15.11.45

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		- 1 392 284 981,22	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	- 10 201 486,06
compte de liaison**		15 065 928 635,74	13 299 619 139,93
TOTAL CAPITAUX PROPRES		14 272 621 070,56	13 898 596 555,97
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		108 133 755,58	96 466 801,17
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 619 798 342,99	4 148 385 249,36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 727 932 098,57	4 244 852 050,53
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 496 295 851,89	615 394 542,58
Impôts		272 340 582,28	154 917 659,33
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 870 405 073,60	1 847 928 941,94
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 639 041 507,77	2 618 241 143,85
TOTAL GENERAL PASSIF		22 639 594 676,90	20 761 689 750,35

الملحق رقم 03:قائمة جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– سنتي 2021/2020

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 30/03/2022 11.10.24

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) **Provisoire**

	note	2021	2020
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 176 677 405,78	2 341 406 363,27
Autres encaissements		148 372 573,28	60 676 325,99
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		1 143 975 579,86	744 540 906,09
Autres décaissements		138 535 509,89	100 786 156,06
Intérêts et autres frais financiers payés		985 235,87	20 914 994,81
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		90 729 068,50	112 283 206,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1 950 824 584,94	1 423 557 426,30
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		1 950 824 584,94	1 423 557 426,30
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 945 491 660,38	1 509 443 309,42
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 945 491 660,38	- 1 509 443 309,42
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		4 911 691 484,04	2 496 253 556,51
inter-unité décaissements		8 393 051 948,03	5 082 189 310,97
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 3 481 360 463,99	- 2 585 935 754,46
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 3 476 027 539,43	- 2 671 821 637,58
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		138 322 309,72	104 771 186,66
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		86 654 728,39	138 322 309,72
Variation de trésorerie de la période		- 51 667 581,33	33 551 123,06

الملحق رقم 04: قائمة حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– سنتي

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 20/03/2022 15.12.11

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE **Provisoire**

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		5 521 408 863,16	4 915 011 179,63
Production immobilisée		0,00	364 798,29
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 798 722 460,82	2 094 095 430,66
Achats consommés		- 71 861 126,09	- 41 379 795,02
Services extérieures et autres consommations		- 370 382 076,98	- 421 738 698,61
II - Consommation de l'exercice		- 1 342 135 153,89	- 1 236 966 277,60
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 456 587 306,93	857 129 153,06
Charges de personnel		- 1 494 368 672,67	- 1 297 933 773,71
Impôts, taxes et versements assimilés		- 102 347 753,06	- 98 907 541,52
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 140 129 118,80	- 539 712 162,17
Autres produits opérationnels		225 987 914,61	216 611 598,28
Autres charges opérationnelles		- 25 911 884,38	- 20 693 336,60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 477 109 876,32	- 1 127 100 321,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions		24 877 983,67	227 433 133,96
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Charges financières		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 142 698 156,58	5 593 747 890,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 534 983 137,80	- 6 837 208 978,47
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24

الملحق رقم05: قائمة تغير رؤوس الاموال لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية – في 2020،

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 30/03/2022 11.18.00

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Provisoire

	note	Capital social	Prime démission	Autres Capitaux Propres (Apport de l'Etat)	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2019						609 178 902,10	- 10 201 486,06
Changement de méthode comptable							0,00
Réévaluation des immobilisations						0,00	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Solde au 31 décembre 2020						609 178 902,10	- 10 201 486,06
Changement de méthode comptable							0,00
Réévaluation des immobilisations						0,00	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Solde au 31 décembre 2021						609 178 902,10	- 10 201 486,06

الملحق رقم 06: جدول ربط الحسابات لمؤسسة سونلغاز – فرع المدية– سنة 2021.

SOCIETE SADEG - Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020 **DATE** 27/05/2021 15.40.05

CENTRE DD MEDEA Pèriodes : « Janvier » au « Mois 13 »

BALANCE DES COMPTES

Compte	Libelle	Réouverture (Solde)		Total Mvts		Soldes	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
313	AUTRES MATIERES FOURNITURES	340 350,00		702 000,00	432 150,00	610 200,00	
31	**MATIERES PREMIERES ET FOURNITURES**	340 350,00		702 000,00	432 150,00	610 200,00	
371	STOCKS A L EXTERIEUR DE MATIERES ET FOURNITURES	637 500,99		9 555 000,00	9 625 000,00	567 500,99	
37	**STOCKS A L EXTERIEUR (ENCOURS DE ROUTE, EN DEPOT**	637 500,99		9 555 000,00	9 625 000,00	567 500,99	
381	MATIERES PREMIERES ET FOURNITURES	0,00	0,00	11 833 582,44	11 833 582,44	0,00	0,00
38	**ACHATS STOCKES**	0,00	0,00	11 833 582,44	11 833 582,44	0,00	0,00
401	FOURNISSEURS DE STOCKS ET SERVICES,RETENUES DE		75 060 460,89	837 374 760,64	850 772 808,32		88 458 508,57
404	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS, RETENUE DE		518 876 922,85	1 784 384 555,37	1 703 290 695,52		437 783 063,00
408	FOURNISSEURS FACTURES NON PARVENUES		181 372 060,57	227 170 781,74	134 951 692,18		89 152 971,01
409	FOURNISSEURS DEBITEURS; AVANCES ET ACOMPTES VERSES,	5 506 300,00		20 672 897,60	26 154 197,60	25 000,00	
40	**FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES**		769 803 144,31	2 869 602 995,35	2 715 169 393,62		615 369 542,58
411	CLIENTS	2 362 926 213,72		8 295 946 429,81	7 264 339 748,11	3 394 531 895,42	
413	CLIENTS EFFETS A RECEVOIR	65 180,24		577 212,85	526 979,27	115 413,82	
416	CLIENTS DOUTEUX	0,00	0,00	69 855 021,92	1 031 504,68	68 823 517,24	
418	CLIENTS-PRODUITS NON ENCORE FACTURES	442 870 278,45		413 072 979,75	103 198 749,20	752 744 509,04	
419	CLIENTS CREDITEURS, AVANCES RECUES, RRR A ACCORDER ET		584 876 132,38	335 071 923,70	390 069 263,42		639 873 472,10
41	**CLIENTS ET COMPTES RATTACHES**	2 220 985 540,03		9 114 522 568,07	7 759 166 244,68	3 576 341 863,42	
421	PERSONNEL, REMUNERATIONS DUES		50 484 803,56	787 265 263,87	736 780 460,31	0,00	0,00
422	FONDS DES ŒUVRES SOCIALES	0,00	0,00	105 596 029,56	105 593 029,56	3 000,00	
425	PERSONNEL, AVANCES ET ACOMPTES ACCORDES	0,00	0,00	253 391 201,09	253 391 201,09	0,00	0,00
428	PERSONNEL, CHARGES A PAYER ET PRODUITS A RECEVOIR		134 271 012,87	253 439 047,41	300 871 546,52		181 703 511,98
42	**PERSONNEL ET COMPTES RATTACHES**		184 755 816,43	1 399 691 541,93	1 396 636 237,48		181 700 511,98
431	SECURITE SOCIALE	0,00	0,00	323 902 047,74	353 541 192,50		29 639 144,76
432	AUTRES ORGANISMES SOCIAUX		3 860,29	13 864 697,65	13 868 557,94		7 720,58
438	ORGANISMES SOCIAUX, CHARGES A PAYER ET PRODUITS A		35 799 933,01	49 439 172,70	65 420 210,40		51 780 970,71
43	**ORGANISMES SOCIAUX ET COMPTES RATTACHES**		35 803 793,30	387 205 918,09	432 829 960,84		81 427 836,05
442	ETAT, IMPOTS ET TAXES RECOUVRABLES SUR DES TIERS	12 357,08		0,00	0,00	12 357,08	
443	OPERATIONS PARTICULIERES AVEC L'ETAT ET LES			337 827,39	337 827,39	0,00	0,00
445	ETAT, TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES	46 805 713,59		1 700 554 851,43	1 711 858 532,48	35 502 032,54	
447	AUTRES IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		55 538 967,81	298 848 573,91	302 829 071,54		59 519 465,44
44	**ETAT, COLLECTIVITES PUBLIQUES, ORGANISMES INTERNATIONAUX**		8 720 897,14	1 999 741 252,73	2 015 025 431,41		24 005 075,82
467	AUTRES COMPTES DEBITEURS OU CREDITEURS		64 890 578,58	1 270 858 512,84	1 373 086 029,66		167 118 095,40

SOCIETE SADEG - Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020 **DATE** 27/05/2021 15.40.05

CENTRE DD MEDEA Pèriodes : « Janvier » au « Mois 13 »

BALANCE DES COMPTES

Compte	Libelle	Réouverture (Solde)		Total Mvts		Soldes	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
46	**DEBITEURS DIVERS ET CREDITEURS DIVERS**		64 890 578,58	1 270 858 512,84	1 373 086 029,66		167 118 095,40
471	OPERATIONS A REGULARISER	0,00	0,00	845 607 040,96	845 607 040,96	0,00	0,00
472	IDENTIFICATION DES CREANCES	0,00	0,00	3 801 561 917,97	3 801 561 917,97	0,00	0,00
474	DEPENSES EN ATTENTE D'IMPUTATION	0,00	0,00	239 084 906,72	239 084 906,72	0,00	0,00
479	RECETTES EN ATTENTE D'IMPUTATION	0,00	0,00	2 237 906 256,49	2 237 906 256,49	0,00	0,00
47	**COMPTES TRANSITOIRES OU D'ATTENTE**	0,00	0,00	7 124 160 122,14	7 124 160 122,14	0,00	0,00
481	PROVISIONS, PASSIFS COURANTS			25 225 563,54	35 428 856,10		10 203 292,56
487	PRODUITS CONSTATES D'AVANCE		706 724 182,00	367 279 944,67	382 064 716,92		721 508 954,25
48	**CHARGES OU PRODUITS CONSTATES D'AVANCE ET**		706 724 182,00	392 505 508,21	417 493 573,02		731 712 246,81
491	PERTES DE VALEUR SUR COMPTES DE TIERS		194 428 198,16	208 769 158,50	127 565 107,62		113 224 147,28
498	PERTES DE VALEUR SUR AUTRES COMPTES DE TIERS		7 375 365,66	18 388 506,56	38 364 866,30		27 351 725,40
49	**PERTES DE VALEUR SUR COMPTES DE TIERS**		201 803 563,82	227 157 665,06	165 929 973,92		140 575 872,68

الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج المؤسسة سونلغاز فرع المدية2016-2021

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD MEDEA **DATE** 24/04/2018 14.22.10

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE Provisoire

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		4 389 603 115,27	4 263 861 229,10
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 2 598 437 973,60	- 2 205 412 872,42
I - Production de l'exercice		1 791 165 141,67	2 058 448 356,68
Achats consommés		- 33 831 956,42	- 62 286 929,92
Services extérieures et autres consommations		- 507 101 338,60	- 454 555 148,44
Prestations reçues services		- 888 128 536,68	- 728 180 431,42
II - Consommation de l'exercice		- 1 429 061 831,70	- 1 245 022 509,78
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		362 103 309,97	813 425 846,90
Charges de personnel		- 969 571 190,28	- 837 813 902,26
Impôts, taxes et versements assimilés		- 82 680 364,43	- 76 831 430,27
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 690 148 244,74	- 101 219 485,63
Autres produits opérationnels		168 699 050,42	138 824 771,08
Autres charges opérationnelles		- 159 459,43	- 168 751,05
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 868 343 714,45	- 809 392 324,51
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 82 583 546,31	- 94 693 718,90
Reprise sur pertes de valeur et provisions		184 290 678,79	6 539 689,81
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 288 245 235,72	- 860 109 819,20
Charges financières		- 9 863 845,99	- 5 558 493,91
Prestations reçues frais financiers		- 1 648 901,88	- 5 674 382,64
VI - RESULTAT FINANCIER		- 11 512 747,87	- 11 232 876,55
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 299 757 983,59	- 871 342 695,75
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 742 592 844,48	4 409 225 689,99
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 042 350 828,07	- 5 280 568 385,74
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 299 757 983,59	- 871 342 695,75
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 82 583 546,31	- 94 693 718,90
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 299 757 983,59	- 871 342 695,75

mardi 24 avril 2018 Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA **DATE** 04/08/2020 13.54.16

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		4 909 295 145,57	4 997 104 574,49
Production immobilisée		3 988 328,64	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		1 815 640 037,08	2 145 798 607,36
Achats consommés		- 82 436 323,03	- 62 671 652,77
Services extérieures et autres consommations		- 389 672 566,72	- 364 605 221,13
II - Consommation de l'exercice		- 1 391 762 250,72	- 1 299 812 684,81
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		423 877 786,36	845 985 922,55
Charges de personnel		- 1 161 074 364,78	- 941 875 481,88
Impôts, taxes et versements assimilés		- 92 248 457,43	- 95 107 502,31
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 829 445 035,85	- 190 997 061,64
Autres produits opérationnels		193 798 862,09	169 738 070,32
Autres charges opérationnelles		- 8 268 953,29	- 618 716,43
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 058 455 822,17	- 1 050 655 839,35
Reprise sur pertes de valeur et provisions		213 064 559,98	66 784 472,97
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 489 306 389,24	- 1 005 749 074,13
Charges financières		- 176 697,39	- 455 996,73
VI - RESULTAT FINANCIER		- 176 697,39	- 455 996,73
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 320 146 896,28	5 233 627 117,78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 809 629 982,91	- 6 239 832 188,64
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 20/03/2022 15.12.11

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		5 521 408 863,16	4 915 011 179,63
Production immobilisée		0,00	364 798,29
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 798 722 460,82	2 094 095 430,66
Achats consommés		- 71 861 126,09	- 41 379 795,02
Services extérieures et autres consommations		- 370 382 076,98	- 421 738 698,61
II - Consommation de l'exercice		- 1 342 135 153,89	- 1 236 966 277,60
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 456 587 306,93	857 129 153,06
Charges de personnel		- 1 494 368 672,67	- 1 297 933 773,71
Impôts, taxes et versements assimilés		- 102 347 753,06	- 98 907 541,52
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 140 129 118,80	- 539 712 162,17
Autres produits opérationnels		225 987 914,61	216 611 598,28
Autres charges opérationnelles		- 25 911 884,38	- 20 693 336,60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 477 109 876,32	- 1 127 100 321,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions		24 877 983,67	227 433 133,96
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Charges financières		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 142 698 156,58	5 593 747 890,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 534 983 137,80	- 6 837 208 978,47
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24